

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٦٣

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

يعرب الاتحاد الأوروبي عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في هذا الوقت العصيب. ويشجع القادة الفلسطينيين على إبداء حس قوي بالمسؤولية لضمان سير منتظم للمؤسسات الفلسطينية. يعتبر الاتحاد الأوروبي أنه من الأساسي أن تواصل قيادة مشروعة السير بتصميم على الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كازيخانوف (كازاخستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/59/431 و A/59/574)

مشروع القرارين (A/59/L.39 و A/59/L.40)

وفي هذه اللحظة، هناك نافذة أمل في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وبالتالي، ندعو كل الأطراف إلى إبداء الشجاعة والقيادة اللازمين لإحداث اختراق في المأزق الحالي وإنهاء الأعمال القتالية والدخول من جديد في عملية سياسية جديدة كما حددها خارطة الطريق.

ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بالحل القائم على دولتين، كما تورده خارطة الطريق وكما هو متفق عليه بين الأطراف، مما من شأنه أن يفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية لديها أسباب البقاء ومجاورة وذات سيادة ومستقلة توجد جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل تعيش داخل حدود معترف بها وآمنة.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين، البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

من الإسرائيليين والفلسطينيين تحقيق هذا الهدف. علاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأن من شأن هذا أن يساهم في السلام في المنطقة.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قال مارتن لوثر كينغ ذات مرة إنه يأتي وقت يسأم فيه الناس. لقد حان ذلك الوقت بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط - كل أهل الشرق الأوسط. أهل الشرق الأوسط سئموا، سئموا إراقة الدماء وسئموا العنف. سئموا الإرهاب والاستبداد والكرهية. سئموا القيادات الفاسدة التي لا تقوم بأي شيء لتعزيز الانسجام، ولكنها تقوم بكل ما تستطيع لخنقه. سئموا اتخاذ قرارات غير منسجمة مع وقتها وأحادية الجانب منفصلة عن الواقع كما هي منفصلة عن المثل النبيلة التي أسست عليها هذه المنظمة.

نسمع اليوم أصوات العقل وأصوات الرفض. نسمع أصواتا تدعو إلى التقدم لكن كذلك أصواتا طافحة بالجمود القتال - كما سمعنا أمس على وجه الدقة في قاعة الاجتماعات هذه عندما أثبت الصوت الفلسطيني مرة أخرى أنهم لا يفوتون أية فرصة لتفويت الفرص فحسب، ولكن أثبت كذلك، وهذا محزن بقدر ما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، أنه ليس هناك حاضر ولا مستقبل ولكن فقط ماض يتكرر حدوثه مرة بعد أخرى. ونأمل في أنه صوت منعزل، بما أننا نعتقد حقيقة أن أغلب الفلسطينيين يريدون الأفضل ويستحقونه.

لكن أصواتهم أصوات نخفق في سماعها - أصوات الناس في كل أنحاء الشرق الأوسط الذين يبحثون عن قيادة مسؤولة وليس عن الحكم القمعي، أصوات الذين يبحثون عن فرص توفرها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومن هم مستعدون للعيش في سلام مع جيرانهم. وإذا ندرس الحالة في الشرق الأوسط، علينا أن نسمح لتلك الأصوات بأن

لقد رحب الاتحاد الأوروبي بتصويت الكنيست في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بدعم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وجزء من شمال الضفة الغربية. أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لدعم هذا الانسحاب باعتباره خطوة أولى ضمن العملية الكلية، تماشياً مع الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٤، والتي من بينها شرط أن يتم ذلك في سياق خارطة الطريق. كما يذكر الاتحاد الأوروبي ببيان اللجنة الرباعية في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

أيد الاتحاد الأوروبي برنامج العمل قصير المدى في مجالات الأمن والإصلاحات والانتخابات والاقتصاد الذي اقترحه الممثل السامي. ويؤكد على وجه الخصوص على استعداده لدعم العملية الانتخابية في الأراضي الفلسطينية. ندعو السلطة الفلسطينية إلى تنظيم انتخابات وفق المعايير الدولية تحت سلطة لجنة انتخابية مستقلة، وندعو إسرائيل إلى تيسير تلك الانتخابات.

يشدد الاتحاد الأوروبي على أن تلك المبادرات ستكون بحاجة إلى التعاون التام من الطرفين و بينهما، وكذا إلى التنسيق مع الشركاء الآخرين المعنيين، وبخاصة في المنطقة - وعلى الأخص مصر - وداخل اللجنة الرباعية. نحدد تأكيد استعدادنا لدعم السلطة الفلسطينية في توليها المسؤولية عن القانون والنظام.

أخيراً، سيعمل الاتحاد الأوروبي، في الظروف العصيبة الحالية، مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي على المساهمة في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني والوصول إلى حل قائم على دولتين، حيث تعيش كل من إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنباً في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. نود أن نشدد على أن كلا الطرفين يمكن أن يعولا على الدعم غير المنقوص للاتحاد الأوروبي على الطريق نحو تسوية سلمية ودائمة وعادلة للصراع. نحن مقتنعون بأنه يمكن لكل

طريق المفاوضات وليس عبر القرارات غير المنسجمة مع وقتها والأحادية الجانب.

سيتشكل السلام في رام الله والقدس وليس في نيويورك وجنيف. وتعرف إسرائيل أنها تقع عليها التزامات يجب الوفاء بها ونحن لن نتخلى عنها، ولكن لسنا وحيدين في ذلك الصدد. ولم تنجح أي عملية سلام في المنطقة إلا عندما أقرت بحقوق ومسؤوليات الطرفين والحاجة إلى الحوار المباشر والتمثيل المتبادل لتحقيق نتائج حقيقية على أرض الواقع. وبينما أجرنا على المضي قدما بخطة فض الاشتباك في غياب شريك فلسطيني للسلام، فإننا نأمل أنه يمكن تنسيقها وأنه - مثلما أقرت المجموعة الرباعية - يمكن أن تبث الحياة مرة أخرى في عملية التفاوض التي هي المسار الوحيد إلى السلام الدائم.

ومن الأهمية بمكان أن يؤيد المجتمع الدولي والجمعية العامة من يعملون صوب التوصل إلى حل سلمي بتمكين صناع السلام وشل حركة المتطرفين. ويجب أن يحكم على كل خطوة يتخذها المجتمع الدولي من منطلق ما إذا كانت تقرب الطرفين إلى طاولة المفاوضات وعلى أساس التنفيذ المتبادل للالتزامات أو تبعدهما بعضهما عن بعض. وفي الكثير من الأحيان فشلت القرارات والحوارات التي اعتمدت في هذه القاعة في تخطي ذلك الاختبار، معززة القسوة والانقسام بدلا من الحوار البناء. وللأسف فإن القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال التي نوقشت في اليومين الماضيين تتبع ذلك النمط البالي المضر. وطبقا لذلك، ستجبر إسرائيل على التصويت معارضة لها. وفي روح من الإصلاح والإنعاش ومن أجل تحقيق السلام فقد حان الوقت لتغيير تلك الدينامية التي تؤدي إلى نتائج عكسية.

لقد كان الشرق الأوسط مرة مركزا عالميا للابتكار والتقدم وينبوعا للمدنية والحكمة. ويحق لشعوب المنطقة أن

يتردد صداها عبر هذه القاعة وأن تبحث عن سبل لتمكين المعتدلين في كل أنحاء المنطقة، الذين يريدون تحقيق تلك الرؤية.

تعتقد إسرائيل أن الأمل يولد من الحوار وأن التقدم يتم إحرازه عبر الحوار. تدرك إسرائيل دوما أن لكل أمة حقوقا وعليها مسؤوليات. نعترف بحاجة كل جيراننا إلى العيش في سلام وازدهار. مدت إسرائيل منذ أيامها الأولى بوصفها دولة حديثة، يدها للملتزمين بشكل حقيقي بالسلام، وقد أثبتنا أننا مستعدون لنسلك الطريق إلى الاعتراف المتبادل والحل الوسط المتبادل.

قادت تلك المبادئ إلى النجاح الذي أحرزناه في إبرام معاهدي سلام مع اثنين من جيراننا، مصر والأردن. نشأت المعاهدتان من خلال حافز وقوة قائدين عربيين شجاعين - نموذجين في الشجاعة - وتقدمان نموذجين للنتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها إذا تم تلقي حسن نية إسرائيل بمثلها من طرف الذين قدم لهم. فقد وجد هذان القائدان العربيان - رئيس مصر السادات وملك الأردن الحسين - من خلال إيجاد الثقة والدفاع عن السلام، في نظرائهما الإسرائيليين شركاء شجعانا عملوا إلى جانبيهما من أجل إيجاد واقع جديد.

أدت هاتان المعاهدتان الهامتان في التسعينيات إلى تحسين علاقاتنا مع دول أخرى في المنطقة. وفرتنا الزخم الأساسي اللازم لمفاوضات السلام الثنائية بين إسرائيل وسورية، وكذلك لتوقيع الاتفاقات الانتقالية الإسرائيلية الفلسطينية الرامية إلى إدخال عهد جديد من السلام في الشرق الأوسط. كانت نتيجة كل ذلك التحسن المثير للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل سكان المنطقة.

كانت ثمة نتيجة أخرى هي إثبات أن الطريق إلى السلام يمر عبر المحادثات والتسوية التي يتم التوصل إليها عن

وتأييده بنشاط انتهاكا للالتزامات القانونية والأخلاقية الأساسية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن من قبيل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وبينما عبأت الدول المسؤولة نفسها لمكافحة آفة الإرهاب فتلك الدول التي تساند الإرهاب ظلت تعمل بانتظام وتصميم من أجل تحويل أسوأ مخاوف المنطقة إلى حقيقة واقعة.

وبينما تفتتح نافذة الفرصة في الشرق الأوسط، فإن منظمات من قبيل حزب الله تعمل بجد لغلقها. إن حزب الله شبكة إرهابية وتمتد مجساتها في منطقتنا بأسرها، وكذلك يمتد نشاطها الإرهابي، بما في ذلك خطف الطائرات وتفجير السفارات في جميع أنحاء العالم. وبينما يواصل لبنان الهزء بالتزاماته الأساسية بمنع الهجمات عبر الحدود وبينما تواصل سورية بدء بسط سيطرتها على ذلك البلد، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن يصبح حزب الله قوة أكبر. وهو يعمل وينسق الإرهاب ضد إسرائيل من لبنان وأيضاً من داخل الضفة الغربية وغزة. ويكثف حزب الله بالتأييد المتواصل من إيران وسورية جهوده لكفالة أن تقتل أعمال الإرهاب الآمال الهشة في السلام وتقوض ظهور زعامة فلسطينية مستقرة ومسؤولة. وما يراه العالم الآن على أنه فرصة، يراه حزب الله على أنه تهديد. في الأسبوع الماضي على وجه الدقة وجه العاملون بحزب الله محاولة فاشلة لجلب متفجرات إلى داخل إسرائيل، وتتواصل جهود تنفيذ أعمال الإرهاب بالحاح.

وفي مقابلة كشفت عن الكثير أجريت مؤخراً مع نواف موساوي مما يسمى بالزعامة السياسية لحزب الله اتضحت جليا النوايا الهدامة لتلك المنظمات الإرهابية. وشأنه شأن زعماء آخرين لحزب الله نادى بمواصلة العنف والإرهاب الفلسطينيين وتعهده بتأييد حزب الله المتواصل لهذه الأنشطة.

تفخر بذلك الماضي ولها الحق في أن تأمل في مستقبلها أيضاً. ومع ذلك العديد من دول المنطقة تعاني الشعوب وترزح تحت الحكم الديكتاتوري وقتاً طويلاً من دون الحقوق في الصحافة الحرة أو في قضاء مستقل أو الاحترام لسيادة القانون. ولا يمكن فصل الآمال في السلام والاستقرار والرخاء في الشرق الأوسط عن تلك الحقائق. إن الإصلاح الديمقراطي وتعاليم التسامح والتعايش واحترام حقوق الإنسان لبنات أساسية لمستقبل إيجابي مفعم بالأمل. وهي خطوات لا يمكن الاستغناء عنها في الطريق صوب السلام الحقيقي.

إن الحكومات التي تمجد القتل بوصفه شهادة لا يمكنها في الوقت نفسه أن ترعى السلام وحسن الحوار. والحكومات التي تتسامح مع التطرف الديني في الداخل لن تقاتل من أجل السلام في الخارج. إذا شجعنا ثقافة الديمقراطية والتسامح المتبادل بطريقة تحترم الثقافات المحلية والتقاليد الدينية، بذرنا بذور السلام. وإذا رفضنا تكتيكات الإرهاب وأيديولوجيات الكراهية التي تغذيه، أوجدنا ظروف التعايش والرخاء. وإن سكان الشرق الأوسط، والفلسطينيين أكثر من أي شعب آخر، يعرفون تماماً أن الإصلاح الديمقراطي أساسي لتحقيق الآمال والمستقبل الإيجابي للمنطقة.

إن العوائق على الطريق صوب إيجاد شرق أوسط مسالم وينعم بالرخاء عديدة. وتقر إسرائيل بأن السلام يصنع مع الأعداء وليس مع الأصدقاء، ولكن السلام لا يمكن أن يصنع إلا مع الأعداء الذين يريدون حقاً صنع السلام معكم.

إن المنظمات الإرهابية من قبيل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي هي بحكم التعريف معارضة للتعايش السلمي ومصممة على منع المصالحة. ويواصل مؤيدوها من الدول من قبيل إيران وسورية، تحمل ذلك النشاط الإرهابي

فيجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يؤكدوا لأعداء السلام أن سلوكهم الهدام لم يعد من الممكن تحمله وأنه لا يمكن لأحد أن يدعم السلام ويدعم الإرهاب في نفس الوقت.

ونحن في لحظة من التاريخ لدينا فيها فرصة لإحداث تغيير حقيقي. واليوم، أستشهد بمارتن لوثر كينغ مرة أخرى، "لسنا حيث نريد أن نكون، ولسنا حيث سنكون، لكننا وبفضل الرب لسنا حيث كنا".

يقف الشرق الأوسط برمته في نقطة تاريخية تغمرها تغيرات شديدة الهيجان. علينا أن نستخدم وعد التحسن المتبدي أمامنا ونقف بثبات، إلى جانب المجتمع الدولي، في وجه الذين سيقاومونه. فكل دول وشعوب الشرق الأوسط تستحق الأفضل، وإسرائيل ملتزمة بالتوصل إليه بشراكة مع جيرانها في المنطقة. ندعو كل جيراننا إلى قبول نيتنا الحسنة والرد عليها بمثلها. لقد سئمنا جميعا الألم والعنف وقد آن الأوان لأن يسترجع الشرق الأوسط، المعروف في التاريخ بأنه مهد الحضارة، ذلك التراث.

السيد الحسين (الأردن): إننا نشاطر إخوتنا الفلسطينيين والأمة العربية عزاءهم على رحيل الرئيس ياسر عرفات، رحمه الله. وفي نفس الوقت، نتطلع لمرحلة قادمة، مهما بلغت فيها الصعوبات، تحقق ما جدد الرئيس الأمريكي جورج بوش تأكيده قبل عدة أيام من قيام الدولة الفلسطينية على أساس رؤيته لدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وتبدأ بخطوة فلسطينية كبيرة وشجاعة بانتخابات رئاسية حرة وديمقراطية في بداية العام القادم، وبدعم من جميع الأطراف.

ولن تترجم هذه الرؤية على أرض الواقع إلا من خلال التزام الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، الصادق بتنفيذ التزاماتهما المتقابلة بموجب خارطة الطريق. ففي الوقت الذي

وإيران تؤيد حزب الله، وهي نظام ينادي صراحة وعلمنا بتدمير إسرائيل ويزيد من تفاقم الأخطار في الشرق الأوسط من خلال برنامجه النووي. ولا يمثل ذلك تهديدا محليا أو إقليميا فحسب ولكن أيضا تهديدا عالميا له عواقب على وجود العديد من الدول الممثلة هنا. وتشكل نويا إيران النووية الخبيثة خطرا ليس على القدس وتل أبيب فحسب ولكن أيضا على لندن وباريس وبرلين وجنوب روسيا. وينبغي لكل من هو حاضر هنا أن يكون على دراية بالآثار الكامنة لتجاهل الرابطة بين الإرهاب والطغيان وبين الجماعات الإرهابية والدول المؤيدة لها وأسلحة الدمار الشامل.

وإذا كان المجتمع الدولي جادا بشأن الاستفادة من الفرصة المتاحة أمامه، فلا يكفي أن يشجع ويمكن الملتزمين بالسلام. يجب علينا أيضا أن نواجهه من يعارضونه. ويجب أن نظهر نفس الإلحاح والتصميم في مكافحة تلك القوى بينما تتابع خططها المقيتة. ومن دون ذلك فإن المعتدلين في المنطقة - سواء كانوا في العراق أو في الضفة الغربية أو في أي مكان آخر في الشرق الأوسط - لن تكون لهم أي فرصة للنجاح. ومن دون ذلك، سنسجل فرصة مفقودة أخرى على الطريق إلى السلام. وليس الآن هو الوقت الملائم للرضى عن الذات أو التساوي الزائف. إن معاملة المتورطين في الإرهاب والمصممين، تحت ظروف صعبة، على الرد عليه كما لو كانوا متساوين أخلاقيا ليست غير أخلاقية ولكنها فاسقة.

ونظل آملين في إمكان اتساع دائرة السلام في الشرق الأوسط وإسرائيل، كشأها دائما مستعدة للتوصل إلى سلام حقيقي ودائم مع جميع جيرانها. وفي نفس الوقت، فإن استعداد كل دولة في الشرق الأوسط للمضي قدما على مسار الإصلاح والسلام يجب أن يحكم عليه بأعمالها وليس بأقوالها. ولقد شبعنا جميعا من الوعود الزائفة والأعمال المثيرة للإعلامية. وإذا كنا جادين في رغبتنا في التوصل إلى السلام،

الأوسط، ذلك اليوم الذي سينتهي فيه الاحتلال وسيُمنح فيه أهل الأرض، الفلسطينيون، حياة كريمة بعيدة عن التعسف والقمع والإذلال. ومن جانبنا، سنقف إلى جانب كافة الأطراف المعنية في سعيها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار، وإلى جانب الإخوة الفلسطينيين في تحقيق آمالهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة على تراثهم الوطني على أساس قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية):

ما زالت منطقة الشرق الأوسط تنفرد دون غيرها من مناطق العالم في أنها، ومنذ قرون عديدة، الأكثر تعرضاً للتهديد الخارجي ولهجمة من الظلم وتزوير الحقائق واستخدام القوة ضد شعوبها، في عملية متواصلة تُهدد فيها إمكاناتها وتُبدد ثرواتها المادية والفكرية بما يحول دون تنميتها وتطوير قدرتها. وبمثل احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين والجولان السوري في عدوان عام ١٩٦٧ واستمرار هذا الاحتلال لمدة تزيد عن ستة وثلاثين عاماً، تحدياً صارخاً للقانون الدولي واستهتاراً بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، والتفافاً على قرارات الشرعية الدولية وعملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١.

إن عجز الشرعية الدولية عن وضع حد لاحتلال إسرائيل للأرض العربية، وكذلك لاستمرارها في انتهاك القانون الدولي بشكل فاضح، لا يهدد السلام في الشرق الأوسط فقط، بل وفي العالم أيضاً. ويدرك المجتمع الدولي أنه لا يمكن التوصل إلى السلام المنشود في الشرق الأوسط إلا من خلال ضمان انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل، لأن الانسحاب من الجولان يقع في قلب عملية السلام، ولا يمكن تحقيق أي سلام دون ذلك. إلا أن

يجب أن تتوقف فيه إسرائيل عن كافة أشكال النشاط الاستيطاني، بما فيها بناء الجدار الفاصل، ووقف أعمال القتل خارج نطاق القانون والممارسات التعسفية التي تمارسها انتهاكاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي، ومن ضمنها تدمير المنازل والمخيمات الفلسطينية، يجب على الجانب الفلسطيني أن يتابع إصلاحاته الهيكلية والأمنية وأن يضع حداً لكافة أشكال العنف. أما المجتمع الدولي فلن يضمن تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق دون آلية رقابة فاعلة تتولاها اللجنة الرباعية.

إذن، لقد آن الأوان للتحرك فوراً لإنهاء العنف ووضع حد لكافة أشكال قتل المدنيين والعودة إلى المسار السياسي ممثلاً بتنفيذ خارطة الطريق. أما الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، فنؤكد مجدداً أننا سنرحب به بشرطين وهما: أن يكون جزءاً من خارطة الطريق، وأن يتبعه انسحاب إسرائيلي سريع من الضفة الغربية، وباتجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.

أود أن أجدد ما أكدته وزير الخارجية الأردني أمام الجمعية الموقرة خلال المناقشة العامة لهذه الدورة من ضرورة احترام وتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل الذي تقوم إسرائيل ببنائه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أجدد ترحيب الأردن بقرار الجمعية العامة رقم ES-10/15 باعتباره خطوة هامة تعكس اعتراف المجتمع الدولي بالنتائج القانونية التي توصلت إليها المحكمة وما هو مطلوب تنفيذه. إن الجدار الفاصل يهدد الأمن القومي للمملكة الأردنية الهاشمية، كونه يقف عائقاً أمام إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للبقاء.

لقد حلت هذا العام الذكرى العاشرة لتوقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية. وفي هذا السياق، لقد كنا وما زلنا نتطلع إلى يوم يسود فيه الأمن والاستقرار في الشرق

مؤتمر للمغتربين السوريين، قال السيد الرئيس: "لقد أكدنا موقفنا الواضح في مناسبات مختلفة من عملية السلام وأكدنا رغبتنا الجادة في السلام العادل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام". وانطلاقاً من هذا الفهم، كانت سورية قد اتخذت من تحقيق السلام خياراً استراتيجياً لها، على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وبناء على ذلك انخرطت بجدية في مفاوضات طويلة. إن ما نُشر مؤخراً في الولايات المتحدة، وفي إسرائيل بالذات، عن هذه المفاوضات يشهد على الجدية التي مارسها سورية خلال عملية السلام والمفاوضات. إلا أن إسرائيل عطلت العملية السلمية التي انطلقت من مؤتمر مدريد نتيجة إصرارها على استمرار احتلالها للأراضي العربية تحت ذرائع باطلة ومختلفة، والتفافها على مبادئ عملية السلام ومرجعيتها، ونتيجة لعدم وفاء القوى الدولية بالتزاماتها حيال عملية السلام وعدم جديتها في تطبيق قرارات الشرعية الدولية. ومما يؤسف له هو أن يد السلام الممدودة من قبل سورية لم تقابل حتى هذه اللحظة من الجانب الإسرائيلي إلا بالرفض والمناورة والاستهتار، ووضع أكثر الشروط الإسرائيلية استحالة لاستئناف عملية السلام.

ما دام المجتمع الدولي قد اتفق بأغلبه الساحقة على الأسس الصالحة لإقامة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، فلماذا لا يُقام هذا السلام إذن؟ ومن هو الذي يضع العراقيل في سبيل إقامته؟ ومن هو الطرف الذي يعرقل إقامة السلام ويناور لإضاعة الوقت وتثبيت الأمر الواقع وإطالة أمد الاحتلال؟ من هو الطرف الذي يتهرب من الخطوات الجدية نحو السلام والحل الشامل، ويصطنع الحجج والأعذار، ويفرض الشروط الجائرة والمستحيلة لمنع أي تقدم في جهود السلام. بمشاركة جميع الأطراف المعنية في النزاع؟ من هو الطرف الذي يعمل بخطى محمومة لضم الأرض العربية المحتلة واستيطانها وتغيير معالمها الطبيعية والحضارية

إسرائيل، وبدلاً من الانصياع لمنطق السلام والحق، أقدمت إبان احتلالها للجولان العربي السوري على استخدام مختلف الأساليب لسلخ الأرض وطرد سكانها بالقوة من أرضهم ومدنهم وقراهم ومزارعهم البالغة ٢٤٤. وقامت بإصدار قرارات وقوانين لضم الجولان وفرض قوانينها وولايتها القانونية والإدارية عليه، وسخرت كافة إمكاناتها لزرع المستعمرات وجلب المستوطنين إليها من شتى بقاع العالم ومن ليست لهم أية علاقة بهذه الأرض المحتلة على حساب حرمان أبناء الجولان السوري من كافة حرياتهم وحقوقهم الأساسية والإنسانية. إن النازحين السوريين من الجولان الذين بلغ عددهم حوالي ٥٠٠ ألف نازح ما زالوا بانتظار عودتهم إلى أرضهم وبيوتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. ولن ينسى هؤلاء ومن خلقهم أبناء وطنهم وأشقائهم أرضهم وحقوقهم مهما طال زمن الاحتلال وغلت التضحيات.

ولم تكتف إسرائيل بالاستيلاء على ٩٦ في المائة من أراضي الجولان وهدم جميع مظاهر العمران هناك، بل تستمر في محاصرة القرى السورية الخمس والاستيلاء على أراضيها، وزرع الألغام، وتخريب بيئة الجولان، وذلك من خلال اقتلاع الأشجار، وحرق الغابات، ونقل التربة، ودفن النفايات النووية والكيميائية، وسرقة المياه. كما يرافق ذلك حصار للسكان العرب السوريين ومنعهم من زيارة وطنهم، وفرض ضرائب باهظة عليهم، واعتقالهم واحتجازهم بشكل تعسفي، وحرمانهم من الخدمات الصحية، وإغلاق المؤسسات التعليمية، وفرض مقررات إسرائيلية وتشويه كل الحقائق المتعلقة بتاريخ وجغرافية الجولان بهدف محو الانتماء الوطني والقومي لدى الأطفال السوريين هناك وفصلهم عن تاريخهم وتراثهم وثقافتهم ووطنهم.

لقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، في العديد من المناسبات أن يد سورية ممدودة لاستئناف عملية السلام. وفي بيان له أمام

الكثيرون منهم يعتبرون أن إسرائيل دولة فوق القانون والشرعية.

وإضافة إلى الوضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط، فإن امتلاك إسرائيل لترسانة أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية هائلة يشكل عنصرا آخر في عدم استقرار الشرق الأوسط، وفي تهديد مستقبل شعوب المنطقة. وفي مقابل ذلك، كانت سورية إضافة إلى جميع الدول العربية الشقيقة، من أوائل الدول التي دعت إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وعملت بجد نحو تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك التقدم بمشروع قرار مطروح حتى الآن أمام مجلس الأمن.

لقد عبّرت سورية مرارا عن تمسكها بالسلام العادل والشامل والسعي الجاد إلى تحقيقه، وما زالت تؤمن بأن هذا السلام لا يمكن التوصل إليه إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، سورية وفلسطين ولبنانية، وذلك استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، وخصوصا القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

إن السلام يتنافى مع الاحتلال ومع أي خطوات لتثبيتته. وتناشد حكومة الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي ومؤسساته اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للجم إسرائيل وردعها عن الاستمرار في ممارساتها التي تهدد بتصعيد الوضع المتوتر أصلا في المنطقة، والضغط عليها لاستئناف عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

والديموغرافية؟ والجواب على هذه الأسئلة سهل وواضح، حيث أعلن العرب وأكدوا في كل مناسبة تمسكهم بالحق والشرعية ولم يطالبوا مطلقا بأكثر من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضيي فلسطين والشرق الأوسط كأساس للحل. فماذا فعلت إسرائيل؟

لقد رفضت إسرائيل باستمرار - وما تزال ترفض - تنفيذ أي قرار من قرارات الأمم المتحدة، حتى القرارات التي أصبحت إسرائيل بموجبها عضوا في الأمم المتحدة، وعرقلت إسرائيل عملية السلام، وضمت واستوطنت الأرض المحتلة دون اكتراث بنتائج مثل هذه السياسات الهدامة.

لقد بذلت الأمم المتحدة جهودا لا يُستهان بها من أجل إيجاد حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي، وأصدرت مئات القرارات التي رفضت إسرائيل تنفيذها، متحدية بشكل صارخ إرادة المجتمع الدولي، حيث واصلت احتلالها للأراضي العربية في فلسطين ولبنان وسورية، وصعدت حملتها العسكرية بارتكاب مزيد من الدمار والقتل بحق الشعب الفلسطيني، واستمرت في انتهاك سيادة لبنان وإطلاق التهديدات ضد سورية لتصعيد الوضع في المنطقة والدفع بالوضع الأمني فيها إلى حافة الانهيار.

ومما يزيد من مرارة الواقع الذي يعيشه الشعب العربي في كل مكان هو أنه أصبح واضحا للجميع في المنطقة وخارجها أن البعض جاهز دائما لاتخاذ إجراء فوري، ولو تعارض ذلك مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، عندما يتعلق الأمر بدولة عربية، بينما ثقف عاجزا عن اتخاذ أي إجراء عندما يتعلق الأمر بممارسات إسرائيل وتحديدها الصارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومحاولاتها الدائمة لوأد عملية السلام. إن ازدواجية المعايير هذه أدت إلى شعور بالإحباط لدى شعوب المنطقة والعالم، لدرجة أصبح

وتحييد الأمم المتحدة، وتحديد الجهة المسؤولة عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، أي مجلس الأمن، وإخضاع أي حل لميزان القوى المختل بين المحتل والذي هو تحت الاحتلال. واستمعنا قبل قليل إلى مثال على ذلك من قبل الممثل الإسرائيلي نفس هذا المفهوم الخطير اكتسب مؤخرا بعدا جديدا من خلال مطالبة الجانب الفلسطيني ببناء مؤسسات ديمقراطية، وتنظيف الوضع الفلسطيني أولا كشرط للتقدم في عملية السلام. مرة أخرى، لا مشكلة في الديمقراطية من حيث المبدأ، ولكن ذلك يهدف إلى تغيير طبيعة المشكلة من مشكلة تحرر وطني إلى وضع فلسطيني داخلي، بالإضافة بالطبع إلى أنه يمثل المهمة المستحيلة وهي بناء مؤسسات الدولة تحت الاحتلال الأجنبي. كل هذا وراء ويجب العودة هنا إلى الأصول. يجب إحكام القانون الدولي، ويجب انخراط المجتمع الدولي ومؤسساته في تحديد الخطوط العريضة للتسوية بشكل واضح وملزم، إذ ما أردنا تسوية قضية فلسطين وتحقيق السلام في المنطقة.

مفهوم خطير آخر، هو وجود فاصل حضاري وديني طبعي بيننا وبين الغرب، وأن العرب والمسلمين يكرهون الغرب، أو تحديدا الولايات المتحدة بسبب ما هو عليه هذا الغرب. وهذا أيضا هراء. ولكنه هراء خطير يستخدم من قبل بعض القوى للدفع باتجاه المواجهة الحضارية والدينية. المشكلة الأساسية هي مشكلة سياسات، خاصة تلك المتعلقة بالمنطقة وتحديدًا بقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي. وقد رأى العرب والمسلمون من هذه السياسات ما يكفي لإقناعهم جميعا بأن هناك قوى اختارت أن تضع نفسها في موقع معاد لهم، وأيضا في انتهاك للعدالة ولللقانون الدولي والشرعية الدولية. وأكثر ما نحتاج إليه اليوم هو إعادة نظر جدية في هذه السياسات بما يغير الواقع القائم. مرتبط بهذا محاولات نفس القوى الدفع باتجاه الإسراع في الديمقراطية والحداثة في المنطقة. وببساطة، لم تحقق هذه المحاولات أية

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، تبقى الحالة في الشرق الأوسط مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي كله. فهذه المنطقة، مهد الحضارات، وما لها من أهمية تاريخية وجغرافية ودينية واقتصادية، ما زالت تشهد استمرار التوتر والحروب، وما زالت تهدد بإشعال المواجهة الحضارية والدينية. والمشكلة المركزية في الشرق الأوسط هي، بطبيعة الحال، قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي. قضية ليست كغيرها من القضايا بسبب الظلم غير المسبوق الذي لحق بشعب بأكمله، وبسبب المعاناة المستمرة لهذا الشعب وغياب الحل العادل لوضعه عبر كل هذه العقود. نتج عن ذلك أيضا أبعاد إضافية مثل احتلال أراض عربية أخرى وانتشار أسلحة الدمار الشامل واستمرار التوتر وتصاعد التطرف. غير أن مشكلات المنطقة لم تقف عند هذا الحد، فهناك الآن الوضع في العراق، وهناك عدة أزمات على أطراف المنطقة العربية، وهناك أيضا الفشل في مسيرة الديمقراطية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي.

جميع ما سبق سيئ بما يكفي، وله تبعاته على الأمن والسلم الدوليين بشكل ملموس، ولكن الأسوأ أن الأمور لا تبدو متجهة إلى الأفضل. فهناك الآن مفاهيم خطيرة تستند في كثير من الأحيان إلى رؤى عقائدية، تبدو كأنها المتحكمة في سياسات وأعمال قوى هامة في عالمنا عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط. ولا مناص هنا، إذا أردنا وضع الأمور في المنطقة على المسار الصحيح من تحديد هذه المفاهيم ومناقشتها بهدف وضع حد لها والتوصل إلى المفاهيم الصحيحة التي يمكن أن تقودنا إلى حل مشاكل المنطقة.

أحد هذه المفاهيم الخطيرة يقول إن قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي يجب أن يجدا فقط حلا تفاوضيا. هذا يبدو معقولا للوهلة الأولى، باعتبار أن لا مشكلة في التفاوض. ولكن نظرة أعمق توضح بشكل كاف أن الهدف هو إلغاء أحكام القانون الدولي ذات الصلة

الشرق الأوسط. ومسؤوليتنا هي تحديد مشاكلها وحلها. على العكس، ما سبق يشير إلى أن جانباً هاماً من الحل يجب أن ينبع من المنطقة ذاتها، وأن ينفذه أهل المنطقة. لكنه، أيضاً، يشير إلى المسؤولية الكبيرة بل الهائلة الملقاة على عاتق القوى المنخرطة في المنطقة، والتي تسببت سياساتها، بشكل أو بآخر، في الكثير من مشاكلها.

في الختام، دعني أؤكد مرة أخرى مركزية قضية فلسطين في المنطقة. إذ أن الحرب تبدأ من فلسطين، والسلم يبدأ في فلسطين. وفي هذا الوقت، وقت الحزن على فقدان قائد الشعب الفلسطيني، دعنا نأمل في تحقيق السلام في فلسطين وفي المنطقة. لكن هذا يتطلب تغييراً أساسياً في الموقف الإسرائيلي نحو الموافقة والالتزام بحل الدولتين، على أساس حدود ١٩٦٧ وأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وهو الحل الذي وافق عليه الجانب الفلسطيني منذ زمن بعيد. دور المجتمع الدولي ومسؤولياته تبقى أمراً أساسياً، ونثق هنا أنكم ستقومون بهذا الدور.

أخيراً، اسمحوا لي أن أعبر من على هذا المنبر عن شكرنا العميق وتقديرنا، بالنيابة عن الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، لكل الذين تقدموا بمشاعر العزاء والمواساة على فقدان ياسر عرفات.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن مشكلة الشرق الأوسط وفلسطين مشكلة أنشأها استعمال القوة والاحتلال العسكري الأجنبي خلافاً للميثاق.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المقدمين في إطار البندين ٣٦ و ٣٧ من جدول الأعمال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد من جديد على تعازينا الصادقة للشعب الفلسطيني على وفاة قائده العظيم، الرئيس ياسر عرفات. وكان ياسر عرفات يرمز إلى الكفاح الشرعي للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الأجنبي

نجاحات لأنه لا يوجد أية مصداقية لهذه القوى للسبب المشار إليه آنفاً. عندما تتغير السياسات باتجاه مواقف منسجمة مع العدل والقانون يتم استعادة المصداقية، ويمكن عندها الإسهام إيجابياً في تسريع الديمقراطية والحدثة.

وثمة مفهوم خطير آخر، هو أن الإرهاب نتاج التطرف الإسلامي، وأن القوة فقط هي طريق القضاء عليه. بطبيعة الحال، فإن ظاهرة الإرهاب قديمة وإن اختلف التركيز على المجموعات المنخرطة فيه من وقت إلى آخر، بداية بالمجموعات اليسارية المتطرفة إلى تلك الوطنية المتطرفة ثم إلى تلك المرتبطة بالتطرف الديني. حتى في الشرق الأوسط، لم تكن بداية الظاهرة على يد أي من المجموعات العربية أو الإسلامية. أما عن التطرف الديني والذي يشكل بطبيعته بيئة صالحة لنمو المجموعات الإرهابية، فمن الضروري رؤية الحقيقة المتمثلة في صعود التطرف الديني بين أصحاب الديانات السماوية الثلاث وليس المسلمين فحسب. ظاهرة مؤسفة، وهي تغذي ذاتها خاصة في غياب مواجهة جماعية تستند إلى التسامح الديني والحوار وقبول الآخر. في هذه المرحلة هناك حقيقة مجموعات إرهابية من المسلمين المتطرفين فرضت أعمالها على الأجندة الدولية حالياً. لكن مواجهة هذه المجموعات يجب أن يبقى دائماً مستندا إلى مواجهة التطرف الديني الإسلامي وغير الإسلامي، والفصل بين الإسلام والمتطرفين الذين يدعونه. القوة واستخدامها قد يكون لازماً لمواجهة الأشخاص أنفسهم، لكن الانتصار على هذه الظاهرة لن يتحقق إلا من خلال معالجة البيئة المحيطة، وحرمان هؤلاء من أسباب التعبئة الواسعة والتجنيد. مرة أخرى، إذن، المسألة هي السياسات: السياسات الظالمة والمنحازة التي تدمر حاضر ومستقبل ملايين البشر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

كل ما سبق لا يشكل هروبا من تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقنا نحن العرب والمسلمين، خاصة في منطقة

العملية الانتخابية. وينبغي أن تحول إيماءات حسن النية من إسرائيل إلى إجراء ملموس؛ وينبغي ألا تبقى مجرد أقوال. وينبغي أن ترفع القيود المفروضة في الأراضي المحتلة بغية السماح للفلسطينيين، بمن فيهم الذين يعيشون في القدس الشرقية، بالمشاركة في الانتخابات الوطنية الفلسطينية.

وإذا أردنا أن نشهد نشأة الإدارة السياسية الفلسطينية المقبلة بوصفها شريكا موثوقا به في جهود السلام، يتعين علينا أن نعزز قدرتها على التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية والاقتصادية الداخلية والخارجية. وينبغي ألا تتعرض السلطة الفلسطينية بشكل متزامن لهجوم قوات الاحتلال ولمطالب اتخاذ إجراءات لمكافحة العنف الناشئ من الأراضي المحتلة. وستكون السلطة الفلسطينية بحاجة إلى أن يعيد لها المجتمع الدولي وقوات الاحتلال التأكيد على التزامهما بإحلال السلام على أساس الحل القائم على وجود دولتين. وبذلك وحده سينعش الأمل في صفوف الشعب الفلسطيني. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن باكستان تقترح اتخاذ بضعة إجراءات.

أولا، ينبغي لإسرائيل أن تفرج فوراً عن جميع السجناء السياسيين، مما يمكنهم من المشاركة في العملية السياسية.

ثانياً، ينبغي أن تتخذ إسرائيل، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، خطوات عملية لتحسين الأوضاع الإنسانية في الأراضي المحتلة واحترام القانون الإنساني الدولي بشكل دقيق. ثالثاً، ينبغي أن توقف إسرائيل على الفور أنشطتها الاستيطانية. رابعاً، يجب أن تعامل الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية بوصفها وحدة إقليمية واحدة يتعين، وفقاً لخارطة الطريق، أن تنشأ فيها دولة فلسطينية. وفي هذا السياق، يجب أن تمثل خطة فض الاشتباك في غزة خطوة أولى صوب الإنهاء الكامل للاحتلال الإسرائيلي للأراضي

ومن أجل قيام الدولة في وطنه بالذات. وباكستان تشارك الشعب الفلسطيني حزنه. كما أننا نشاركه الاقتناع بأن الرؤية التي كافح ياسر عرفات من أجلها فترة طويلة جداً ستتحقق - عاجلاً، وليس آجلاً.

والشعب الفلسطيني يمر بمنعطف مصيري في تاريخه الوطني. وأنشأت وفاة عرفات المفاجئة فراغاً سياسياً، نعرف أنه سيتم ملئه بسرعة. واستجاب الشعب الفلسطيني بشكل ناضج وحصيف. واتخذ الخطوات الثابتة الأولى في الانتقال السياسي، وفقاً لقانونه الأساسي. وترحب باكستان بقرار السلطة الوطنية الفلسطينية إجراء الانتخابات في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وذلك سيساعد على إعادة الحياة السياسية الفلسطينية إلى المسار الصحيح وعلى تمكين الشعب الفلسطيني من المضي قدماً بعلمية السلام.

ويشكل تنظيم الانتخابات في ظل الاحتلال الأجنبي مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة - في فلسطين، كما في أماكن أخرى. وستجرى الانتخابات إزاء خلفية القتل والتدمير اللذين تسببهما عمليات الاجتياح المستمرة والهجمات والاعتقالات المستهدفة للشخصيات السياسية الفلسطينية التي تقوم بها الدولة القائمة بالاحتلال. وما فتئت تلك التهديدات الأمنية لحياة الفلسطينيين تتفاقم من جراء القيود الاقتصادية والإنسانية التي تفرضها قوات الاحتلال، والأنشطة الاستيطانية غير القانونية المستمرة وتشديد إسرائيل للجدار الفاصل. ويشكل تنظيم انتخابات ناجحة إزاء هذه الخلفية تحدياً رهيباً للسلطة الفلسطينية.

إن من مسؤوليتنا - مسؤولية المجتمع الدولي - أن نتمسك بالميثاق، وأن نتمسك بالقانون الدولي. ويجب أن نشارك في الرصد بشكل وثيق لاستجابة قوات الاحتلال لمساعي الفلسطينيين الرامية إلى إحياء السلام وإلى تنظيم انتقاهم السياسي بالذات. وينبغي ألا يسمح بأي تدخل في

الأصليين، لإحلال الملايين من اليهود المهجرين من جميع أنحاء المعمورة محلهم.

وبالرغم من الإنجازات الكبيرة والناجحة التي حققتها الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار، ومساعدة الشعوب على التحرر الوطني وممارسة حقها الشرعي في تقرير المصير والاستقلال، إلا أن مثل هذه الجهود والمساعدات الدولية والتي شملت حتى الآن صدور ما يقارب الـ ٤٠ قراراً عن مجلس الأمن وما يزيد عن ٦٠٠ قرار آخر للجمعية العامة لم تفلح بعد في تسوية معضلة الشرق الأوسط وجوانبها المتعددة، نظراً للإصرار الإسرائيلي على الاستمرار بسياسة العنصرية والاستهتار بالشرعية الدولية ومبادئ الميثاق وصكوك القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي عكس باتجاه تنمية الشعور بالظلم والإحباط واليأس ليس لدى شعوب المناطق المحتلة فحسب، وإنما أيضاً لدى جميع شعوب دول المنطقة والأخرى المحبة للسلام.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تؤمن بأن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن التسوية العادلة والدائمة والشاملة لهذا الصراع، تتطلب من المجتمع الدولي وبصفة خاصة من مجلس الأمن وأطراف اللجنة الرباعية إبداء الإرادة السياسية اللازمة والكفيلة باتخاذ الإجراءات الدولية الفاعلة في مجال الضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على الانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس الشريف وهضبة الجولان السوري ومزارع شبعا، والوقف الفوري لجميع ممارسات العنف وجرائم الإبادة الجماعية التي ما زالت تمارسها يومياً على مرأى ومسمع من الرأي العام العالمي، كما نؤكد في هذا السياق على ضرورة ما يلي:

الفلسطينية. خامساً، ينبغي أن تستجيب إسرائيل أيضاً للنداءات بالتحرك على مسار السلام السوري اللبناني وللمبادرات التي قام بها رئيس سوريا.

تلك الأعمال والتأكيدات ضرورية لإحياء عملية السلام على نحو يتسم بالمصداقية. ونثق بأن المجموعة الرباعية سوف تدعو إسرائيل للقيام بهذه الأعمال وإصدار هذه التأكيدات. ونثق بأن الجمعية العامة سوف تتخذ أيضاً قرارات مماثلة.

ويجب أن ننظر بعناية في الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي ينطوي عليها استمرار الاحتلال والصراع في الشرق الأوسط وفلسطين. فكما أشار رئيس باكستان في الجمعية العامة "وتشكل مأساة فلسطين جرحاً نازفاً أصيبت به روح كل المسلمين." (A/59/PV.5، الصفحة ٢٧). ويجب ألا نسمح لهذا الجرح بأن يستمر في التقيح. ويجب تعزيز الرؤية المتمثلة في قيام دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وحماية هذه الرؤية. فلا غنى عن الحل العادل للقضية الفلسطينية لاستعادة الود عبر المناطق والثقافات وتجنب هبوط ستار حديدي بين العالم الإسلامي ومن يساندون احتلال إسرائيل واضطهادها للشعب الفلسطيني مساندة عمياء.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومنطقة الشرق الأوسط لا تزال تشهد حروباً مدمرة وأوضاعاً متنامية من العنف والتوتر وعدم الاستقرار، كنتيجة حتمية لتواصل الصراع العربي الإسرائيلي، الذي كان لم يكن في تاريخ هذه المنطقة، لولا قيام إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، وعلى مراحل، باحتلال ومصادرة الأراضي والموارد الفلسطينية والعربية بالقوة العسكرية، وقتل وتشريد سكانها العرب

للقانون الدولي ومبادئ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، كما ونشدد على أهمية توسعة مقتضيات هذه الخارطة لتشمل المسارين السوري واللبناني.

خامسا: مطالبة إسرائيل بوقف كافة انتهاكاتها وخروقاتها الجوية والبرية والمائية ضد سيادة لبنان، وأيضا التعاون في مجال الكشف عن جميع خرائط الألغام التي قامت بزراعتها قبل انسحابها من أراضي الجنوب، والتقييد باحترام حقوق لبنان الثابتة ولا سيما في اختياره لقراراته الوطنية والتصرف بمياهه الإقليمية وفقا للقانون الدولي.

وختاما، فإننا نؤكد على أن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وإحلاله بمقومات الأمن والسلام والاستقرار والتعاون بين الجانبين، لن يتحقق إلا بإعادة الاستئناف الشامل وغير المشروط للعملية السياسية في الشرق الأوسط، على أساس خارطة الطريق ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية على النحو الذي أقرته قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢، وبما يكفل إعادة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وثوراتها ومصادرها الطبيعية إلى سكانها العرب الأصليين، وتأمين نيل الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في التحرر وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

السيد عساف (لبنان): نجتمع اليوم مرة جديدة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، وتستمر الأمم المتحدة في معالجة هذه القضية منذ عام ١٩٤٧. وغني عن القول إن سبب استمرار هذه الأزمة يتمثل باستمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية.

ففي فلسطين، تستمر إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بمساحة حوالى ٦٠٠٠ كيلومتر مربع، وذلك منذ سنة ١٩٦٧. وهي تعمل على تقطيع أوصال الأرض

أولا: إدانة المجتمع الدولي للمخططات الاستيطانية غير الشرعية والباطلة التي تواصل الحكومة الإسرائيلية تنفيذها في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس والجولان السوري، والمطالبة بوقفها وإزالتها على الفور.

ثانيا، وضع آلية متابعة لرصد مدى تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها القانونية والقضائية بانطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها، بما فيها مدينة القدس وهضبة الجولان ومزارع شبعا، وأيضا لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في حزيران/يونيه الماضي، والقاضي بمطالبة إسرائيل بإزالة الجدار الفاصل في الضفة الغربية ومدينة القدس، نظرا لعدم شرعيته القانونية وعرقلته لحياة الشعب الفلسطيني ومشروع إقامة دولته المستقلة.

ثالثا: إعادة تأكيد المجتمع الدولي على عدم شرعية وبطلان جميع القوانين والولاءات القضائية والإدارية غير القانونية التي فرضتها إسرائيل على مدينة القدس الشريف والجولان السوري بهدف طمس هويتهما العربية، ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بإلغائها كافة، بما فيها إجراءات نقل بعض الدول لبعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، وتدابير تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكلي المؤسسي والوضع القانوني لهضبة الجولان المحتلة باعتبارها لاغية وغير شرعية على الإطلاق، وفقا لحملة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١).

رابعا: دعوة اللجنة الرباعية إلى اتخاذ خطوات جادة تلزم الحكومة الإسرائيلية باستئناف المفاوضات، والتنفيذ الدقيق، وفي إطار جدول زمني محدد، لجميع متطلبات خارطة الطريق، بما فيها إعلان قيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية عام ٢٠٠٥ على أساس حدود عام ١٩٦٧ وذلك وفقا

وفضلا عن ذلك، تخرق إسرائيل السيادة اللبنانية بشكل متواصل، خصوصا من خلال الطلعات الجوية لطائراتها الحربية، التي تدخل الأجواء اللبنانية بشكل شبه يومي، وتخرق جدار الصوت فوق المدن الآهلة، فترعب المدنيين والسياح الأجانب.

وما فتئت إسرائيل ترفض الاستجابة لمطالبة الأمم المتحدة المتكررة بوقف هذه الخروقات التي وصفها الأمين العام بأنها استفزازية، وميزها مجلس الأمن في قراره ١٥٥٣ (٢٠٠٤)، فوصفها بأنها متواصلة.

إن الخروج من هذا الوضع الكارثي في منطقة الشرق الأوسط يكون بحمل إسرائيل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وقد عرض العرب في مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في بيروت عام ٢٠٠٢ السلام على إسرائيل والاعتراف بها دولة من دول المنطقة، وإقامة علاقات طبيعية معها، ولكن إسرائيل رفضت تلك المبادرة.

أما نحن، فما زلنا نتطلع إلى اليوم الذي ستجد فيه مبادرة السلام العربية آذانا صاغية في إسرائيل، لأن السلام يصبح سهل المنال عندما تتوفر النية بتحقيقه.

السيد ماورير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن سياق الصراع في الشرق الأوسط اليوم أخذ في التغيير. وقد أبدى المجتمع الدولي تضامنه مع الشعب الفلسطيني في حداده على فقدان ياسر عرفات، أول رئيس منتخب للسلطة الفلسطينية. وصورة رجل الدولة هذا الذي مُنح جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤ مع كل من اسحق رابين وشمعون بيريز، ستظل رمزا للآمال المعقودة على عملية أوسلو للسلام في ذلك الوقت.

ولكن لم تتحقق تلك الآمال بعد. وفي السنوات الأخيرة، ظل العنف المتصاعد يحصد أرواحا بريئة من بين

الفلسطينية المحتلة وتحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال السياسي، وعودة اللاجئين.

وبالرغم من قبول الفلسطينيين بالتخلي عن حوالي ٧٨ في المائة من مساحة فلسطين التاريخية، فإن إسرائيل ما زالت ترفض الانسحاب من المساحة المتبقية، وذلك بذرائع واهية، من قبيل أن هذه الأراضي ليست محتلة بل هي أراض متنازع عليها.

وأستذكر هنا ما قاله سعادة سفير اليمن بالأمس ومفاده أن إسرائيل كمن يعمل على احتلال الأرض اليوم، ليعلمها غدا أرضا متنازعا عليها. لكن إسرائيل تبقى قوة احتلال، وهي تعرف بذلك في قاموس الأمم المتحدة.

وفي سورية، تستمر إسرائيل باحتلال الجولان منذ سنة ١٩٦٧، ومساحته حوالي ١٠٠٠ كيلومتر مربع. وقد عملت على تشريد قرابة نصف مليون من سكان الجولان من أراضيهم، وجلبت مكائهم المستوطنين البالغ عددهم ٢٠ ألفا، وزرعتهم في ٤٤ مستوطنة. كما أن إسرائيل ما فتئت تنكّل بسكان الجولان الباقين، البالغ عددهم حوالي ٢٥ ألفا، وتحاول فرض الهوية الإسرائيلية عليهم عنوة. وما فتئت إسرائيل ترفض الانصياع لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر ضم الجولان باطلا ولاغيا.

وفي لبنان، تتواصل الاعتداءات الإسرائيلية، حيث تستمر إسرائيل باحتلال بعض الأراضي اللبنانية وتحتفظ بمعقلين لبنانيين لديها، كما أنها لم تسلم بعد حوالي ٢٠ في المائة من خرائط الألغام التي خلقتها في لبنان والبالغ عددها نحو ٤٠٠ ألف لغم، تؤدي إلى وقوع مئات الضحايا، وتمنع المواطنين اللبنانيين من العودة إلى أراضيهم واستصلاحها وزراعتها.

أكدت محكمة العدل الدولية في لاهاي في فتواها، التي نُشرت في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة. وأكدت المحكمة أيضا أن بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية تعديا على أرض محتلة منذ عام ١٩٦٧. يتعارض مع القانون الدولي.

وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أوكلت الجمعية العامة إلى سويسرا، بصفتها الدولة الوديدة لاتفاقيات جنيف، مهمة إجراء مشاورات بشأن تلك المسألة. وبلدي سيبلغ الجمعية في الوقت الملائم بنتائج المشاورات التي يجريها مع كل الأطراف المعنية حاليا.

وقد اعتمد البرلمان الإسرائيلي مؤخرا خطة لانسحاب عسكري من قطاع غزة وإزالة كل المستوطنات الموجودة هناك، فضلا عن تفكيك أربع مستوطنات في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. وسويسرا تؤيد المبدأ الكامن وراء هذه الخطة، التي قد تسهم بشكل بناء في عملية السلام إن تحققت الشروط التالية.

أولا، ينبغي تنسيق هذا الانسحاب وتنفيذه بمعاونة السلطة الفلسطينية والأطراف المعنية الأخرى، ولا سيما الحكومة المصرية وممثلي المجموعة الرباعية؛ ثانيا، ينبغي ألا يؤدي هذا إلى نقل المقيمين إلى واحدة أو أكثر من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ ثالثا، ينبغي لإسرائيل أن تسهل إعادة إعمار غزة بعد انسحابها الكامل من هذه الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وأخيرا، ينبغي اعتبار ذلك مرحلة من مراحل تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

أما بالنسبة للانسحاب العسكري من جزء من الأرض المحتلة، فإنه لا يمثل في حد ذاته نهاية للاحتلال إن أبقى القوة القائمة بالاحتلال على سيطرتها الأمنية بوسائل

الشعبيين الفلسطيني والإسرائيلي. وما فتئت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية تتردى في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد دعت السلطة الفلسطينية إلى انتخابات رئاسية تجري في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وهذه خطوة حاسمة لترسيخ الديمقراطية في المؤسسات وإضفاء الشرعية على الرئيس القادم للسلطة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تتعقد تلك الانتخابات وفقا للمعايير الدولية. وندعو الحكومة الإسرائيلية، والسلطة الفلسطينية أيضا، إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة حتى يتمكن الفلسطينيون من التوجه إلى مراكز الاقتراع بدون عوائق. وسويسرا مستعدة لتقديم الدعم ليس للانتخابات الرئاسية فحسب، بل وللاقتراحات التشريعية والمحلية التي ستجرى في عام ٢٠٠٥ أيضا.

والانتخابات الرئاسية وتشكيل الفريق الفلسطيني الجديد يهيئان فرصة سانحة لاستئناف المفاوضات بشأن المركز الدائم النهائي لدولة فلسطينية تنشأ في المستقبل. ويتعين على الجانبين أن يتخذوا إجراءات لبناء الثقة، على أن يتم ذلك في الحال. وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لمكافحة الإرهاب، الذي لا سبب يبرره. ولكن لا يقل أهمية عن ذلك التخفيف بسرعة وبشكل كبير من حدة المعاناة اليومية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال. والاحترام الصارم للقانون الإنساني الدولي من جانب الطرفين أمر مطلب لا غنى عنه.

إن إسرائيل لها حق أساسي في حماية شعبها من الإرهاب. ولكن الاستخدام غير المتناسب للقوة المسلحة إنما يؤدي إلى تفاقم دوامة العنف. كما أن بناء مستوطنات جديدة في الأرض المحتلة رغم الالتزامات المحددة في خريطة الطريق ينطوي على انتهاك لقواعد القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، ويمثل عقبة رئيسية أمام السلام. ولقد

المنطقة. إننا نناشد أصحاب النفوذ لكي يعملوا جاهدين نحو إرساء سلام وأمن دائمين في الشرق الأوسط.

إن القضية المتعلقة بفلسطين ما زالت محورية بالنسبة لحالة التوتر في المنطقة ولشاغلي السلم والأمن في الشرق الوسط. وماليزيا قد أوضحت موقفها بشأن هذه المسألة في مناسبات عديدة، بما في ذلك في المناقشة العامة وفي اللجان المختلفة أثناء الدورة الحالية للجمعية، وآخرها خلال مناقشة البند ٣٧ من جدول الأعمال، قضية فلسطين، التي جرت أمس، الموافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في إطار المناقشة العامة.

إننا جميعا نعرف تمام المعرفة تفاصيل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وخصائصه. وكثيرا جدا ما أطلعنا على سرد للعديد من الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد السكان الفلسطينيين. وقد شهدنا كيف أجهضت الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي في إقرار السلم والأمن في المنطقة مرارا وتكرارا، ويرجع ذلك أساسا إلى تعنت إسرائيل وغطرستها ورفضها أن تنفذ بصدق التزاماتها بموجب اتفاقات السلام ومبادراته المختلفة.

إن مفتاح السلم والأمن في المنطقة يكمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء ضم الأرض الفلسطينية تماما، مما سيفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. ولا بد من بذل جهود جادة لتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق حل الدولتين المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولدينا خريطة طريق واضحة للوصول إلى هذه الوجهة عام ٢٠٠٥.

ويوافق الكثيرون فيما يبدو على أن الحالة الراهنة تتيح فرصة كبيرة لإعادة عملية السلام إلى مسارها. وترحب ماليزيا بما أعربت عنه جميع الأطراف المعنية من نواياها لإحياء خارطة الطريق التي لا تزال، في رأينا، تشكل منهاجا

مختلفة، لا سيما من خلال المحاصرة أو عن طريق السيطرة العسكرية على المجال الجوي.

ولن يكون الانسحاب من غزة مجديا إلا إذا كان جزءا من رؤية شاملة يمكن أن تلي التطلعات المشروعة للشعبين: الإسرائيلي والفلسطيني. وخطة السلام العربية التي طُرحت عام ٢٠٠٢ تجعل هذه الرؤية ممكنة. وقد رسمت خريطة الطريق مسارا عمليا لاستئناف عملية السلام. وقبل عام بالكاد، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أُطلقت مبادرة جنيف. وهذه المبادرة نداء شجاع صادر عن المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني يرسم مجلاء مؤشرات لرؤية شاملة، ومن ثم فقد أصبح مرجعا نفيسا.

ثمة وضع جديد يتشكل في الشرق الأوسط حاليا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع أطراف الصراع على أن تغتنم الفرصة لاستئناف المفاوضات. ولا بد لكل الأطراف المعنية، سواء أكانت تشغل مناصب رسمية أو لا، أن تنكب على هذه المهمة وأن تسخر كل ما أوتيت من عزم وذكاء وشجاعة لتحقيق رؤية دولتين، إسرائيل والدولة الفلسطينية المقبلة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): ما زال الوضع في الشرق الأوسط محفوفًا بالمخاطر ومقلبا. وما فتئت الأحداث في المنطقة تتطور بدرجة مرتفعة من انعدام اليقين، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويأسف وفدي عميق للأسف لأنه بعد ٣٤ عاما، ما زالت الحالة في الشرق الأوسط مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة بدون أن يلوح في الأفق أي حل لها. ومع ذلك، يرى وفدي أن ثمة بصيص أمل. ومن المهم أن يعمل المجتمع الدولي من أجل تحويل بصيص الأمل هذا إلى ضوء ساطع للسلام والحرية والكرامة لكل الشعوب المتضررة في

تتخذها إسرائيل لفرض ولايتها القضائية وإدارتها في هذه المنطقة، غير شرعية.

وجميع هذه التدابير والإجراءات المتخذة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها تشييد المستوطنات والأنشطة الإسرائيلية في هذه المنطقة، تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. ويجب على إسرائيل أن تسحب تماما من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١). كما يجب على إسرائيل أن تلتزم بمرجعية مؤتمر مدريد المعقود عام ١٩٩١.

وتعرب ماليزيا عن تأييدها الكامل للجمهورية العربية السورية، كما تستمر في تضامنها معها في تأكيد مطلبها المشروع وحقوقها المشروعة في استعادة سيادتها الكاملة على الجولان السوري المحتل استنادا إلى مرجعية مبادرة السلام العربية وعملية سلام مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن مبدأ الأرض مقابل السلام.

وترى ماليزيا أنه يجب على إسرائيل احترام جميع الالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها بهدف وضع الأساس لإحراز تقدم موضوعي على المسار السوري - الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، تثنى ماليزيا على الجمهورية العربية السورية لاستعدادها للعودة إلى مائدة التفاوض، دون شروط مسبقة، مع إسرائيل. وليس إلا من الحكمة والمنطق أن تتخذ إسرائيل حذوها.

العامل الثالث في الصراع العربي الإسرائيلي يتعلق بلبنان. وتؤكد ماليزيا مجددا حق لبنان المشروع في الدفاع عن أراضيه وفي تحرير الأجزاء التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي من أراضيه. وقد أحاط وفدي علما مع الاهتمام الكبير بالمذكرات العديدة التي قدمتها الحكومة اللبنانية لمجلس

صالحا للتوصل إلى سلام شامل ودائم. غير أن إحياء خارطة الطريق ما زال يتوقف على استعداد إسرائيل للتعاون في كثير من المجالات، وأولها أن تكفل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إمكانية إجراء انتخابات الرئاسة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في مناخ يتسم بالهدوء والأمن والسلام. وبالأمر قدم الممثل الدائم لإسرائيل تأكيدا في هذه الجمعية العامة بأن إسرائيل ستفعل ذلك. كما قال إن إسرائيل تحترم الشعب الفلسطيني. فلنأمل أن تقوم إسرائيل على الفور، كبادرة حقيقية على احترامها واهتمامها الإنساني، بوقف اضطهادها ومعاملتها اللاإنسانية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا شك أن القيادة الفلسطينية الجديدة التي تظهر بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات وبعد الانتخابات القادمة يمكنها الاعتماد على دعم ماليزيا لها في نضالها من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة التي تتمتع بمقومات البقاء. وسوف نقدم لها الدعم فيما تبذله من جهود للجلوس إلى مائدة التفاوض. ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم لها كذلك. أما الحالة المؤسفة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة ومعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي فلا يمكن السماح باستمرارها أكثر من ذلك. وندعو المجموعة الرباعية إلى اغتنام الفرصة السانحة في الوقت الحاضر للعمل على تحقيق السلام والتوصل لحل عادل وشامل ودائم لهذه المشكلة الملحة.

وعلى الرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا تزال المشكلة المتعلقة بالجولان السوري المحتل دون حل. وتؤكد ماليزيا مجددا أنها ترى أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذت أو سيجري اتخاذها من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلا عن التدابير التي

العراق الاهتمام بينما يستمر تجاهل الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني.

ومن دواعي الأسف أن هذه الحالة لن يترتب عليها سوى إتاحة الفرصة للعناصر المتطرفة وإعطائها عذرا سهلا لحشد الدعم لقضاياها المتشددة. وقد رأينا ذلك يحدث بوضوح خلال الأشهر القليلة الماضية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف ليكفل إعادة السلام والاستقرار إلى ربوع العراق.

ويشكل انعدام الأمن والعنف على نطاق واسع في العراق أكبر عائق يعترض نجاح عملية الانتقال. ومن الأهمية بمكان أن يُستعاد السلام والأمن على وجه السرعة. ومن حق السلطات العراقية، بل من واجبها، أن تصون السلام والنظام في جميع أرجاء إقليمها وأن تعيد الأوضاع الطبيعية إلى العراق. ولا بد لها من تحديد التدابير اللازمة وتنفيذها، بمساعدة المجتمع الدولي، للتغلب على جميع مرتكبي أعمال العنف في العراق، سواء كانوا عراقيين أو غير عراقيين، استنادا إلى القوانين الوطنية والدولية الواجبة التطبيق. ويجب أن تكون المسؤولية عن أمن العراق من شأن عراق مستقل متمتع بالسيادة دون غيره. هذه هي المتغيرات الرئيسية التي تسمح ببدء عملية بناء شامل ومستمر للدولة وإعادة للإعمار في العراق.

ويؤكد وفدي أهمية كسب تعاطف الشعب العراقي وفهمه. فلا بد من إقناع العراقيين بأن القوات الأجنبية سوف ترحل وفقا لجدول زمني قريب وواضح وأن ذلك سيتلوه السلام والأمن. ويجب أن يقتنعوا بأن حريتهم واستقلالهم سيُكفَلان. كما يجب أن يقتنعوا بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سوف يمدان لهم يد المساعدة في تحقيق آمالهم وطموحاتهم من أجل مستقبل أفضل.

الأمن وللأمن العام بشأن تواتر التهديدات والعدوان والانتهاكات من جانب إسرائيل فيما يتعلق بسلامة أراضي لبنان وسيادته وموارده الطبيعية. وتؤيد ماليزيا مطالبة لبنان بأن تضع إسرائيل حدا على الفور لجميع هذه الأعمال، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وللأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، دور ومسؤولية بالغي الأهمية في إنهاء الصراع الإسرائيلي - اللبناني. وترى ماليزيا أن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا تزال له أهمية محورية لضمان أن يسود السلام والأمن في المنطقة. ذلك أن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للخط الأزرق ولسيادة لبنان على أراضيها تشكل تهديدا خطيرا بتدهور الحالة.

وينبغي التعجيل بإزالة الألغام الأرضية التي زرعتها إسرائيل خلال احتلالها لجنوب لبنان بمساعدة مستمرة من المجتمع الدولي. وبالمثل، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على ضمان الإفراج عن جميع اللبنانيين الذين تحتجزهم إسرائيل في تحدٍ لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها ذات الصلة.

وفي مواجهة هذه المسائل المعلقة، ليس إلا من الحكمة والعقل أن يدخل كلا الطرفين في جهود دبلوماسية وحوار بناء لترفع فتيل التوتر واتخاذ تدابير لبناء الثقة بينهما بعد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وإنشاء الخط الأزرق.

وما زال يساور ماليزيا القلق بشكل خاص إزاء الحالة في العراق، التي لا تزال تنطوي على آثار دولية وإقليمية خطيرة. ويمكن أن يؤدي التدمير بسبب العراق إلى مزيد من التعقيدات في بلدان كثيرة. فمن شأنه توسيع الفجوة وتعميق الخلافات بين العالم الإسلامي والغرب، وقد يزيد أعداد المتدمرين في العالم الإسلامي، خاصة حين يجتذب

المعنية على السعي للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي - الإسرائيلي، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٩٧ (١٩٨١) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) و١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ وصيغة مدريد؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة السلام العربية، وتنفيذ جميع الاتفاقات القائمة بين الأطراف من أجل تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط على كل المسارات، بما في ذلك المسار السوري - الإسرائيلي والمسار اللبناني - الإسرائيلي. ونحث إسرائيل، من أجل تحقيق أفضل مصالحها، على أن تتجاوز احتياجها الأمنية الآنية، مهما كانت أهميتها، وأن تُقبل على إجراء حوار مع جيرانها العرب بشكل جاد وهام من أجل تحقيق سلام شامل ومبكر.

إننا نكرر من جديد مناشدتنا من أجل استعادة استقلال وسيادة العراق، كما هو متوخى في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وقد أعربت ماليزيا عن استعدادها للمساهمة في إعادة بناء العراق الجديد تحت رعاية الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تتحقق هذه الفرصة عما قريب.

السيد الجميع (المملكة العربية السعودية): تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط". ويعلم الجميع أن الحالة في الشرق الأوسط شهدت خلال العام المنصرم مزيداً من التدهور، نتيجة للسياسات الإسرائيلية التي تُنفذ في فلسطين ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي كشفت للعالم حقيقة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل.

كما أن التطرف الذي شهدته عواصم المنطقة والعالم هو نتيجة لتلك الممارسات الإسرائيلية. ولقد أدت تلك السياسات إلى زيادة التوتر وارتفاع حدة المواجهة العربية

ويجب تجنب جميع الأعمال التي تنم عن استخدام مفرط وعشوائي للقوة من جانب أي طرف ضد المدنيين الأبرياء، وضد الممتلكات والمؤسسات الخاصة والعامة، حتى لا تزول ثقة الشعب العراقي. ويجب وقف جميع الأعمال التي تنطوي على الفظاظ من الوجهة الدينية والثقافية، من قبيل تدنيس أماكن العبادة والأماكن المقدسة وغيرها من الأماكن ذات الأهمية الدينية، تحت أي ذريعة من الذرائع، كما يجب صون حرمة تلك الأماكن المقدسة واحترامها في جميع الأوقات.

وتؤكد ماليزيا مجدداً دعوتها جميع الدول إلى احترام استقلال العراق وسيادته وسلامته الإقليمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونرى أن تُمنح الأمم المتحدة الدور الرئيسي في العراق، للمساعدة على تهيئة الأجواء الضرورية لإجراء الانتخابات المقررة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فالنظام في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تقوم على الشفافية والشمول، وتشترك فيها جميع شرائح المجتمع العراقي، أمر ذو أهمية حيوية لعملية إنشاء حكومة تتمتع باستقلال حقيقي وتمثيل وسيادة كاملين في العراق. إن الأمم المتحدة مؤهلة أيضاً أكثر من غيرها لتهيئة الظروف المؤاتية لتمكين الدول الأعضاء من أن تساهم في بناء السلام وإعادة التعمير في العراق. وإذا استطاع المجتمع الدولي بشكل جماعي أن ينجح في مساعدة العراق على أن يغتنم الفرصة، فإننا سنكون أيضاً قد نجحنا في إنهاء الشقاق المرير الذي نتج عن الأعمال التي تم القيام بها في وقت سابق بشأن هذه القضية. لقد ربحنا الحرب، ولكن ينبغي أن نتأكد من أنه يمكننا أن نكسب السلام. فلنعمل معاً من أجل ألا نُحبط آمال الشعب العراقي.

ونظراً للوضع المتقلب والخطير في الشرق الأوسط، ما زال وفد بلدي ملتزماً بتشجيع الحلول السلمية للمشاكل المتشعبة والمعقدة التي تواجهها المنطقة. إننا نحث الأطراف

والمواقف التي يتخذها الوسطاء من طرفي النزاع، كما يكمن، ثانياً وبشكل مطلق، في عدم القفز على الحقائق وعدم تجاهل قرارات الشرعية الدولية، وإنهاء الاحتلال للأراضي العربية، وحل قضية اللاجئين، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد سينجيزار (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في إطار البندين ٣٦ و ٣٧ من جدول الأعمال المعنوين "الحالة في الشرق الأوسط" و"قضية فلسطين"، على التوالي. وأود أن أوضح بمزيد من التفصيل آراءنا في هذه المرحلة الحاسمة.

إن الشرق الأوسط يمر حالياً بفترة تتطلب تركيز الاهتمام من جانب المجتمع الدولي. فالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يمر بمرحلة تتطلب مثل هذا الاهتمام. ولقد شهد المجتمع الدولي، في السنوات الأربع الماضية، العنف والدمار واليأس مما يضع الرغبات والآمال الحقيقية لسكان المنطقة في العيش في سلام وأمن دائمين رهينة لتلك الأعمال. إن الإرهاب والاستخدام العشوائي المفرط للقوة في صورة أعمال انتقامية لم يجلبا غير المعاناة والدمار، مما تسبب بحدوث خسائر فادحة بين الأبرياء والذين لا حول لهم ولا قوة.

لقد دفع الطرفان كلاهما ثمناً باهظاً بسبب مواقفهما المتشددة. فدائرة العنف التي لا هوادة فيها قوضت آفاق إنشاء دولة فلسطينية في الإطار الزمني المرغوب، كما أن سياسات إسرائيل لم تجلب لها بعد الشعور بالأمن الذي تسعى إليه عن حق. ومن ثم فإن معظم فوائد التقدم المحرز في إطار عمليتي مدريد وأوسلو قد ضاعت، مما يلحق الضرر بمصالح كلا الطرفين.

الإسرائيلية، ولا سيما بتجاهل إسرائيل نداءات الفلسطينيين والمجتمع الدولي الداعية إلى استئناف العملية السلمية.

يقر المجتمع الدولي بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. لذا فالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أفرز سلبياته على المنطقة، فهناك مسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الدول العربية. ويكمن الحل الحقيقي لمشكلة اللاجئين في تنفيذ قرارات الجمعية العامة وبخاصة القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨، والذي أكد على حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم والتعويض على من لا يرغب في العودة. كما أن إسرائيل ما زالت تحتل أراضي عربية أخرى، بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية والقدس. فهي ما زالت تحتل الجولان السوري، والجنوب اللبناني، وفي نفس الوقت تصر إسرائيل على انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. لذا فإننا نؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل الشامل من الجولان السوري تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). كما نؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بدون قيد أو شرط.

وما زالت إسرائيل تصر على حيازة قدرات نووية وترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت رقابة نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يضع المنطقة وأمنها في خطر شديد. ويدرك الجميع أن هذا الموقف الإسرائيلي الخطير قد يؤدي إلى احتمالات الدمار الشامل لهذه المنطقة، لا سمح الله، في حالة العبث بهذه الأسلحة. لذا فإن المملكة العربية السعودية تدعو المجتمع الدولي إلى إجبار إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن نجاح أي جهود دولية لحل قضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين يكمن، أولاً، في إعادة النظر في السياسات

وتنفذ بحذر وبالتنسيق مع الفلسطينيين ووفقا لخارطة الطريق. ولن يمكن تمهيد الطريق لتكوين دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة إلا بالانسحاب التام والكامل من قطاع غزة الذي من شأنه أن يؤدي كذلك إلى نهاية احتلال الضفة الغربية.

وثمة تحد آخر يواجه المجتمع الدولي وهو تنسيق الخطوات العديدة التي مازالت أمامنا. إن مواصلة دعم الإصلاحات في السلطة الفلسطينية، التي ستشكل في النهاية الهيكل الإداري والمؤسسي لمستقبل الدولة الفلسطينية أمر حاسم. وقد بدأت تركيا، من جهتها، خطة عمل في نهاية عام ٢٠٠٣، للزيادة في حجم مساعدتها للشعب الفلسطيني وتنوعها. فقد بدأنا هذه السنة في تنفيذ هذه الخطة في مجالات الصحة والتعليم التقني والمهني والغذاء والمعونة المالية والإنسانية، تحت إشراف منسق عينته الحكومة.

وتشكل قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و٣٣٨ (١٩٧٣) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) و١٥١٥ (٢٠٠٣)، وكذا مبدأ "الأرض مقابل السلام" أركان تسوية للصراع في الشرق الأوسط عن طريق التفاوض، تكون عادلة وشاملة ودائمة. ولن يمكن تحقيق رؤيا الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمان داخل حدود معترف بها وأمنة إلا بالتقيّد بالمبادئ في ذلك الإطار.

وتؤيد تركيا كل الجهود الدولية الرامية إلى تسوية قضية الشرق الأوسط. وإننا مستعدون للمساهمة، بأية طريقة ممكنة، في الجهود الرامية إلى إعادة إنعاش عملية السلام المتوقفة، كما نبقي على اتصال وتعاون وثيقين مع الأطراف المعنية كافة.

وبالإضافة إلى إحياء المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين، ينبغي ألا نغفل الأثر الممكن لمسارات أخرى على تحقيق السلام المرغوب فيه في المنطقة. وينتظر المساران السوري واللبناني كذلك إيلاء الاهتمام لهما من جانب

وبالرغم من هذه الصورة القائمة، فإن انتخابات الرئاسة الفلسطينية قد تعطي زحما جديدا تمس الحاجة إليه لتنشيط الجهود من أجل حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بتيسير استئناف عملية سياسية حقيقية. وكمهمة أولى، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجّع ويساعد الفلسطينيين على تمكينهم من إجراء الانتخابات كما هو مخطط لها.

كما نرى أنه من الضروري أن تحاول إسرائيل، في فترة ما قبل الانتخابات، أن تحاول إسرائيل تيسير إتمام عملية الانتخابات بنجاح في الأراضي الفلسطينية.

و تبقى خارطة الطريق، في هذه المرحلة، أهم وثيقة يمكن أن تكسر حالة الجمود السائدة حاليا بين إسرائيل والفلسطينيين. تنص خطة السلام التي وضعتها اللجنة الرباعية بوضوح على التزامات كلا الجانبين. وينبغي أن يبدل كل أعضاء اللجنة الرباعية، إلى جانب المجتمع الدولي، كافة الجهود الممكنة لتنفيذ تلك الخطة، بالتعاون مع الأطراف المعنية.

وفي هذا السياق، نود أن نشدد أيضا، مرة أخرى، على شكو كنا بشأن العملية الجارية لتشديد الجدار العازل في الضفة الغربية. فما يسمى بالحاجز، الذي يقطع عمق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، هو بمثابة عقاب للفلسطينيين ومما يزيد من تدهور حالتهم. ولتحقيق التطبيع على أرض الواقع، ينبغي أخذ الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه الماضي بعين الاعتبار. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الحاجز وسيلة للمساس بالمفاوضات النهائية بشأن حدود فلسطين.

كما أن المبادرة الأحادية الطرف التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية يمكن أن تكون لها آثار عكسية ما لم يخطط لها

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، قام وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد لافروف، بزيارة للأراضي الفلسطينية. وخلال نقاش أجراه مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، السيد محمود عباس، أعرب السيد لافروف عن دعمنا لاعتزام السلطات الفلسطينية تنظيم انتخابات عامة لمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بغية إجراء إصلاحات ديمقراطية ومكافحة الإرهاب والتحرير على الأعمال الإرهابية بتصميم. وقد قال وزير خارجيتنا أن روسيا، مع شركائها في اللجنة الرباعية، ستتخذ كل التدابير اللازمة للمساعدة على تنظيم العملية الانتخابية للفلسطينيين، بمن فيهم المقيمون في القدس الشرقية وكذا الإعانة على تقديم المساعدة في تنظيم المراقبة الدولية لعملية الانتخابات التي يزمع إجراؤها في شهر كانون الثاني/يناير في الأراضي الفلسطينية.

سيوقف إلى درجة كبيرة النجاح في المسار الإسرائيلي الفلسطيني على إرادة إسرائيل القيام بخطوات لمساعدة السلطة الفلسطينية الجديدة. وقد قامت إسرائيل فعلاً بعدد من الخطوات، بما فيها الإعراب عن نيتها تسهيل عملية الانتخابات. ولكن يجب ألا تقتصر المساعدة على ذلك. فيجب على إسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبار شواغل الفلسطينيين الأخرى وأن تكف عن القيام بأية خطوات يمكنها أن تعقد آفاق استئناف حوار مكتمل بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد جرت مناقشة ذلك خلال آخر مفاوضات جرت بين وزير خارجية روسيا، لافروف، ووزير خارجية إسرائيل، سيلفان شالوم. لقد أكد الوزير الروسي خلال ذلك الحديث على أهمية تنسيق إسرائيل لانسحابها من غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية مع الفلسطينيين.

إننا نأمل أن يجلس الطرفان إلى طاولة المفاوضات، بعد إجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية، بغية تسوية المسائل التي مازالت عالقة في علاقتهما الثنائية. وهذه المسائل

المجتمع الدولي بغية إيجاد بيئة سلمية وآمنة ومستتيرة يسودها الرخاء، من أجل شعوب الشرق الأوسط.

السيد دينيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد مضت سنة منذ أن ناقشت الجمعية العامة في نفس هذه القاعة ما يقع في الشرق الأوسط من أحداث. وكانت الشهور الأخيرة صعبة ومعقدة، فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام في تلك المنطقة. في بعض الأوقات، كان يبدو أن الأطراف في صراع الشرق الأوسط لم تعد تسترشد بمنطق المفاوضات والتنازلات المتبادلة وتوحي الحلول الوسطى. فقد حلت محل الدبلوماسية أساليب التدابير الأحادية الطرف والعنف والأعمال الإرهابية واستعمال القوة مع ما يصاحبها من كثرة الضحايا من بين السكان المدنيين، في إسرائيل والأراضي الفلسطينية كليهما.

قبل بضعة أسابيع على وجه الدقة، توفي رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات. لقد كان شخصاً كرس حياته بأكملها لتحقيق هدف واحد، وهو تحقيق استقلال فلسطين وإنشاء دولة فلسطينية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى من هذا المنبر عن تعازينا لشعب فلسطين على وفاة قائده. ويجب على الفلسطينيين الآن أن يحققوا الرسالة التي حملها عرفات طوال حياته، وهي الأعمال التام لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

من الأكيد أن هذا ليس عملاً عادياً. غير أن أسس النجاح في هذا المجال موجودة. وتتمنى روسيا كامل النجاح للقيادة الجديدة للإدارة الفلسطينية، كما تبقى على استعداد لتقديم لها أية مساعدة ودعم ممكنين. نأمل أن يكون بوسع الإدارة الفلسطينية أن تكفل تحقيق الاستقرار على أراضيها وأن تمنع اندلاع العنف من جديد من جانب الجماعات الأصولية والمتطرفة.

ختاماً، أود أن أؤكد أن هذه العملية مُنحت فرصة جديدة لانتشال نفسها من الطريق المسدود الذي توجد فيه الآن. ومن شأن المجتمع الدولي أن يرتكب خطأ لا يغتفر إن فوت هذه الفرصة.

السيد لوبز كليمنتي (كوبا) (تكلم بالأسبانية): مرة أخرى تناقش الجمعية العامة هذا البند من جدول الأعمال في وقت من التعثر المشؤوم لعملية السلام. لم يلاحظ أي تقدم متصل بهذه العملية. فلا وجود لأي عملية مفاوضات ذات أي أهمية، فيما تستمر أعمال العنف المتفرقة. ولا دليل على وجود أي حوار جدي وبناء يرمي إلى تحقيق سلام عادل ودائم يخدم المصالح الحقيقية لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي مصالح الإنسانية جمعاء.

وتستمر الدائرة المفرغة، وهي دائرة العنف والانتقام. وتتفاقم التوترات السياسية. ويزداد عدد القتلى والجرحى باستمرار، وأغليبتهم من المدنيين الأبرياء، وبينهم نسبة كبيرة من الأطفال. وتعيش عشرات الآلاف من العائلات في ظروف غير مستقرة، تحت تهديد الموت والدمار الدائم ناعية وفاة أحباء لها، وغير عالمة بما إذا كان الطفل الذاهب إلى المدرسة أو العامل الذاهب إلى عمله سيعود إلى بيته في يوم من الأيام.

ونحن متأكدون من شيء واحد: وهو أن العنف والتدمير واستخدام القوة العسكرية لن تقود أبداً إلى تسوية سلمية لصراع كالذي يدور في الشرق الأوسط. وقبل سبعة وخمسين عاماً، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢)، الذي أقر التقسيم وأيد إنشاء دولتين مستقلتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام ووثام. ولم يكتمل حتى الآن تنفيذ هذا القرار. فقد انشئت دولة إسرائيل في ١٩٤٨، لكن الدولة الفلسطينية لم تقم بعد.

كثيرة ومعقدة جداً ولكن يجب حلها على نحو مشترك. وإن المجتمع الدولي يعترف الآن مساعدة إسرائيل والفلسطينيين على تخطي المشاكل التي تراكت بينهما في السنين الأخيرة. هناك آليات موجودة مثل اللجنة الرباعية وخارطة الطريق التي وضعتها ووافقت عليها الأمم المتحدة. ومدة طويلة، لم يكن بوسع اللجنة الرباعية أن تؤثر حقيقة على الأحداث على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

لكن خريطة الطريق كان لها أثر إيجابي في منع عملية السلام من الوصول إلى طريق مسدود. ولدى الوسطاء العالميين الآن الفرصة لاتخاذ خطوات عملية ولضمان رصد تنفيذ خريطة الطريق إضافة إلى مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على السير بشكل متواز فيما يتعلق بالخطوات التي يحتاجون إلى اتخاذها بشأن هذه الوثيقة.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عقدت اللجنة الرباعية اجتماعاً على المستوى الوزاري في شرم الشيخ ناقش هذه المسائل. وأكد الاجتماع أن روسيا، من جهتها، ستواصل جهودها لتنفيذ خريطة الطريق التي تدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتعايش بسلام وأمن مع إسرائيل.

ومن الواضح أن تسوية الصراع في الشرق الأوسط لا تنحصر في المسائل الفلسطينية - الإسرائيلية. خلال سنين كثيرة لم نسمع الكثير من الأخبار الطيبة عن المسارين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني، المحمدين من دون مرر بسبب ما يحصل بين إسرائيل والفلسطينيين. ومع ذلك، تنذر التقارير الواردة مؤخراً من الحدود الإسرائيلية - اللبنانية بخطر فعلي، وعلى المجتمع الدولي منع تصعيد التوتر في هذه المنطقة. ونحن مقتنعون بأهمية استئناف الاتصالات الإسرائيلية - السورية. ويمكن أن تحسن هذه الخطوة الوضع تحسناً جذرياً في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط.

الأوسط، من دون الاستخفاف بالتقدم الضروري على الجبهتين السورية واللبنانية.

وأود أن أذكركم بالحاجة إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الوضع في الشرق الأوسط، من دون استثناء أو تمييز، لاسيما قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وبالمثل، فإن المفهوم المنعكس في ديباجة قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) يدعم بوضوح وجود دولتين في منطقة الشرق الأوسط إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ويجب إنهاء إحتلال الجيش الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وغزة، والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان السورية، ومناطق جنوب لبنان. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً فعالاً وغير منحاز حقاً في أية عملية مفاوضات في المنطقة، ومن دون أي تدخل لا تقبله الأطراف، بغية إعادة الثقة بالذين يؤدون دور الوسطاء.

وينبغي لنا أن نعمل على تنفيذ تدابير أكثر وضوحاً في هذا المجال. وقد يكون من بين هذه التدابير نشر قوة دولية تعمل بموجب ولاية من الأمم المتحدة لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين وللإسهام في إجراء مفاوضات واسعة وبناءة في جو من السلام والثقة المتبادلة.

وتقدم كوبا دعمها المعتاد والبناء لهذا الجهد الضروري والملح، تضامناً مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وتدعو كوبا الأعضاء إلى التصويت تأييداً لمشروع القرارين الواردين في إطار هذا البند، اللذين يهدفان أساساً إلى إرساء السلام في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التفاهم وليس التناحر.

ويستمر أماننا سيناريو التخريب. ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان يمثل انتهاكاً صارخاً للمطالبة التي يعرب عنها عدد كبير من القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية واتخذها مجلس الأمن بإعادة هذه الأراضي.

ولم يتم بعد الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولة تتمتع بالاستقلال والسيادة، عاصمتها القدس الشرقية.

وما زالت المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي العربية المحتلة، لاسيما الضفة الغربية وضواحي القدس الشرقية، تتوسع رغم نداءات المجتمع الدولي بوضع حد لإنشاء مستوطنات جديدة، ومصادرة الأراضي وبناء الجدار العازل والنظام الذي يترتب عليه، والذي تبين أنه مناف للقانون الدولي بموجب الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه الماضي.

إن حالة أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني، داخل الأراضي المحتلة وخارجها، لم تسو بعد على نحو عادل ونهائي.

ولا يزال التصعيد العسكري في المنطقة يشكل تهديداً كامناً لا يمكن تجاهله، ما دام هناك عدد كبير من القوات الأجنبية في المناطق القريبة، وما دامت معايير حسن الحوار والتعايش السلمي بين الأمم لا تحترم.

وتقترب منظمنا من الذكرى السنوية الستين لتأسيسها، ومع ذلك لم تنته بعد من تسوية إحدى أكثر المهام صعوبة وتعقداً منذ تأسيسها. إنه لعار حقاً أن يبقى مجلس الأمن رهينة لتزوات دولة تمارس حق النقض أو تهدد باستخدامه لتعيق ممارسة الولايات التي تنص عليها قراراته.

ومن الضروري إيجاد تسوية نهائية سلمية للقضية الفلسطينية، لتحقيق سلام شامل، وعادل، ودائم في الشرق

الأسترالية على استعداد لأن تقدم مساهمة ملموسة في دفع عملية السلام نحو النتائج التي ننشدها جميعاً.

إن أستراليا، ومعها شركاء الائتلاف، ما زالت ملتزمة التزاماً راسخاً بثبوت الاستقرار وإعادة التأهيل في العراق على الرغم من عمليات المتمردين الذين يسعون إلى تحطيم آمال الشعب العراقي بالسلام والاستقرار والنمو الاقتصادي. ونهني الحكومة العراقية المؤقتة على التقدم الحثيث نحو الحكم الديمقراطي. ونشجع المجتمع الدولي على تأييد العراقيين في مساعيهم لتحقيق الحرية والازدهار، ونرحب بالتأييد الذي عبّر عنه في مؤتمر شرم الشيخ. ونحث جميع الدول على دعم الانتخابات التي ستجري في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والتي ستتيح الفرصة للعراقيين لانتخاب الحكومة التي يختارونها بطريقة حرة ومنصفة. ولن تتردد أستراليا في تأييدها ودعمها للعراق في مسيرته نحو ديمقراطية مستقرة تحكمها سيادة القانون.

واستراليا، بوصفها عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملت، وستستمر بالعمل بشكل بناء، دعماً للجهود الدولية لتسوية المسائل المتبقية المتعلقة بأنشطة إيران النووية.

إن الحالة في الشرق الأوسط اليوم ما زالت تشكل تحدياً رئيسياً لزعمائه وللمجتمع الدولي برمته. ولكننا ينبغي ألا ننظر إلى العمليات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من المصائب على أنها مشاكل لا يمكن التغلب عليها. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعمل المجتمع الدولي والأمم المتحدة معاً للتغلب على القوى الهدامة في الشرق الأوسط ولبناء مستقبل أفضل لجميع شعوبه.

السيدة مارتينا (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية):

أود في البداية أن أعرب باسم حكومة وشعب أوكرانيا عن

السيد تيرني (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): عندما

تكلمت أستراليا في إطار هذا البند في العام الماضي، كانت لدينا شواغل قوية بشأن الوضع في الشرق الأوسط. وبعد سنة نشعر بأسف عميق لأننا لم نر التغيرات التي أملنا فيها. ومع استمرار اندلاع النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الضاري، ما يزال الشرق الأوسط يعاني من شرور الإرهاب. فالأعمال الرهيبة كالهجوم التفجيري الذي استهدف إسرائيليين يقضون أجازاتهم في مصر، لاقت، بحق، تنديد حكومات العالم وتنديد الأمم المتحدة. ويبقى من الضروري أن نعمل معاً وبتصميم على استئصال هذه الآفة.

وقد أعربت الحكومة الأسترالية عن تعازيها للشعب الفلسطيني على وفاة السيد ياسر عرفات. ومن شأن إقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام وأمن وازدهار إلى جانب إسرائيل أن تكون تكريماً مناسباً للسيد عرفات.

ولهذه الغاية ينبغي أن نعمل جميعاً، بشعور من الطاقة والالتزام المحددين. وإذا لم نفعل ذلك، فإن حياة وآمال الشعوب في المنطقة ستشهد المزيد من التراجع، لاسيما من خلال تصاعد التطرف والإرهاب. ويتعين علينا جميعاً أن نساعد أطراف النزاع على انتهاز الفرصة السانحة للمضي قدماً، التي أتاحها تغيير القيادة الفلسطينية.

إن خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط ترسم الطريق إلى الأمام. وقد تأجل تنفيذها وفات العديد من مواعيدها، ولكنها توفر أفضل فرصة للسلام الذي ننشده. وستستمر أستراليا ببحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الموضحة في خارطة الطريق، وعلى بناء الثقة المتبادلة اللازمة من أجل إحراز التقدم. وسنواصل الحث على التفاوض بالصبر والمثابرة اللازمين لتسوية المسائل التي فرقت بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني زمناً طويلاً. والحكومة

راسخا بأن هذه الهجمات لا تقرب الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته المشروعة إلى إقامة دولته الفلسطينية.

وعلى نفس المنوال، فإن حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس لا يمكن أن يبرر استخدام القوة بصورة عشوائية وغير متناسبة، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، والتمادي في تدمير الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك مؤسسات السلطة الفلسطينية. وينبغي لإسرائيل أن تقلع عن هذه الممارسات، وأن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تقيدا تاما. واللجوء إلى القوة العسكرية لن يجلب الأمن الحقيقي لإسرائيل ولشعبها.

إن تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي برمته، ولا سيما السنوات الأربع الأخيرة، يقدم برهانا قاطعا على أن طريق العنف لا يؤدي إلى غاية، وكل ما يفعله هو تعطيل الجهود المبذولة لإيجاد حلول سلمية. ولا يمكن لأحد فرض السلام والأمن بوسائل العنف والقوة العسكرية. ولا يمكن إيجاد تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلا من خلال الحوار السلمي والعملية السياسية.

إن أوكرانيا تؤكد من جديد التزامها بحل الصراع الذي يقوم على أساس الدولتين عن طريق المفاوضات، والذي ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للاستمرار ومتماسكة وذات سيادة، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وحدود معترف بها وآمنة. وتمثل خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية سبيلا قابلا لبلوغ هذا الهدف. فهي خطة سلام متوازنة وواقعية، وتمتع بالدعم الإجماعي من قبل المجتمع الدولي، وتعطي الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني فرصة حقيقية لإنهاء صراعهما الطويل والمؤلم.

تعازينا القلبية ومواساتنا للشعب الفلسطيني على وفاة السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. لقد كان دائما معروفا ومحترما في أوكرانيا بوصفه رمزا للطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني، وبوصفه قائدا كرس كل حياته لقضية نيل شعبه حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير مصيره وإقامة دولته.

وإذ نعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة العصيبة، نأمل بأنه سيحافظ على وحدته في مسيرته على طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ومما يشجعنا الخطوات الأولى التي اتخذتها القيادة الفلسطينية لضمان الانتقال السلس للسلطة ولتتطور الحالة إلى وضع من الاضطراب الداخلي. ويمثل إجراء انتخابات رئاسية حرة ومنصفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في كانون الثاني/يناير من العام القادم مسألة ذات أولوية قصوى. وندعو إسرائيل إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل الانتخابات والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة.

وللأسف، فإن التطورات التي شهدتها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني خلال العام الماضي لا تبعث على التفاؤل. فقد استمر العنف والإرهاب بالسيطرة على الوضع، مما أودى بأرواح بريئة، في غياب عملية السلام أو حتى الحوار بين الطرفين، واستمرار تدهور الأزمة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أعربت أوكرانيا في مناسبات عديدة عن إدانتها للهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية وهجمات الصواريخ. ونحن نرفض رفضا تاما كل أشكال الإرهاب وندعو السلطة الفلسطينية إلى عمل كل ما في وسعها لوقف تلك الممارسة المقيتة وأن تتخذ إجراءات ضد مخططيها ومنفذيها. ونعتقد اعتقادا

والتعاون اللذين يحتاج إليهما الطرفان في سعيهما من أجل تحقيق السلام. وفي النهاية فإنه ينبغي للطرفين نفسيهما أن يبديا الشجاعة وحسن النية والاستعداد لقبول الحلول الوسط المؤهلة اللازمة للوفاء على نحو متبادل بالالتزامات الواردة في خريطة الطريق. إن السبيل أمامنا صعب ولكنه يعد بالأمل. وإن السبيل الخلفي لا يعد بشيء ولكنه يعود بنا إلى هاوية العنف واليأس.

إن تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط سيكون مستحيلا بدون التوصل إلى اتفاقات سلمية على المسارين الإسرائيلي - اللبناني والإسرائيلي - السوري تهدف إلى إنهاء الاحتلال للأراضي العربية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وتشجعنا المؤشرات الأخيرة على إمكانية استئناف المفاوضات بشأن القضيتين، ونأمل أن تؤدي إلى إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي نفس الوقت، بالنظر إلى حالة التوتر السائدة في المنطقة واحتمالات زيادة تصعيدها، ندعو كل الأطراف إلى أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تحترم مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن أوكرانيا ستستمر في دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمضي قدما بعملية السلام وإرساء السلام في الشرق الأوسط. في عام ٢٠٠٠ ساهم بكتيبة هندسية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لإزالة الألغام من جنوب لبنان وللمساعدة بذلك في عودة الحياة الطبيعية إلى تلك المنطقة. وأوكرانيا على استعداد لتوسيع مساهمتها في تلك الجهود، وهي تجهز كتيبة لحفظ السلام لإرسالها لتلحق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ويحدوني الأمل في أنه من خلال الجهود المشتركة للأطراف المعنية والمجتمع الدولي سيصبح الشرق الأوسط

وينبغي أن يتفق الطرفان على تسوية جميع مسائل الوضع النهائي بالتفاوض على أساس مرجعية مؤتمر مدريد للسلام؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا، ومبادرة ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله، التي أقرتها الجامعة العربية في مؤتمر القمة في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن طرقي الصراع ينبغي أن يمتنع عن اتخاذ أية إجراءات قد تشكل حكما مسبقا على نتيجة المفاوضات. وفي هذا الشأن أود أن أذكر بعرض أوكرانيا لمساعيها الحميدة من خلال إجراء مفاوضات سلام على أراضيها.

ترحب أوكرانيا بعزم إسرائيل الانسحاب من قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية كخطوة يمكن أن تفتح الطريق أمام إمكانية البدء من جديد في إحراز تقدم في خريطة الطريق وإيجاد فرص جديدة لصنع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إننا نؤيد الظروف المناسبة التي مهّدت لها السبيل الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية، ولا سيما ضرورة أن تبدأ المبادرة في سياق خريطة الطريق وأن تصبح خطوة نحو تحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين، وأن يتم الانسحاب النهائي والكامل من قطاع غزة، وأن يتم تسليم المسؤولية بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. وتقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد للمساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ولمساعدة الأطراف في ذلك المسعى.

إن المجتمع الدولي - بما في ذلك اللجنة الرباعية والأمم المتحدة ومجلس الأمن وبلدان المنطقة وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية - يؤدي دورا هاما في توفير الدعم

الأشهر المقبلة، ويتوقف عليهما، في رأي الأرجنتين والبرازيل، مصير عملية السلام.

الحدث الأول يتمثل في إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة وعادلة لرئاسة السلطة الفلسطينية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي ذلك الصدد، ينبغي ضمان توفر جميع الظروف اللازمة حتى يمكن أن تجري عملية الانتخابات بدون عقبات رئيسية، وبمشاركة كاملة وبدون أية قيود، حتى يمكن للقيادة الفلسطينية الجديدة التي تنبثق عن تلك الانتخابات أن تتمتع بالشرعية وبالطابع التمثيلي المطلوبين في هذه الظروف من أجل نجاحها.

والحدث الثاني يتمثل في وجوب التنفيذ الناجح لخطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وفي نفس الوقت الذي نرحب فيه بمبادرة الحكومة الإسرائيلية، فإننا نؤكد على أنه ينبغي أن تفي تلك المبادرة ببعض المتطلبات الأساسية. ينبغي أن يتم تنسيق الانسحاب سلفاً مع السلطة الفلسطينية حتى لا يحدث فراغ في السلطة. كما يجب أن يكون الانسحاب كاملاً وأن يواكبه اتخاذ خطوات مماثلة في الضفة الغربية وأن يكون متسقاً مع خريطة الطريق.

ويحدونا الأمل في أن يتم هذان الحدثان في جو من السلام وأن يساهما في بناء الثقة بين الطرفين بغية إرساء أساس قوي لتنفيذ المراحل التالية من عملية السلام. كما نناشد الطرفين أن يمارسا الاعتدال في هذه المرحلة الحرجة بالنسبة للوضع في المنطقة. وفي نفس الوقت الذي ندين فيه بشدة كل أعمال العنف والإرهاب التي تضر بالسكان المدنيين من كلا الجانبين، نود أن نعيد التأكيد على أن الصراع لا يمكن حله بالقوة ولن يحل بالقوة.

ونكرر التأكيد على أنه ينبغي أن يحترم كلا الطرفين احتراماً تاماً القانون الإنساني الدولي وقواعد حقوق الإنسان المنطبقة. وعلى وجه الخصوص، نود أن نؤكد على أنه ينبغي

منطقة تعيش فيها جميع الشعوب في سلام وأمن ورفاهة وكرامة، وهذا ما تتطلع إليه تلك الشعوب وهذا ما تستحقه.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
يسرني أن أتكلّم بالنيابة عن وفدي الأرجنتين والبرازيل حول البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" والبند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين". ويود وفدانا أن ينتهز هذه الفرصة لكي يعربا مرة أخرى عن أسف شعبي الأرجنتين والبرازيل وحكومتيهما لرحيل الرئيس ياسر عرفات، القائد التاريخي الذي قاد مسيرة شعبه من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. إننا مقتنعون بأن القادة الفلسطينيين الذين سيخلفونه سيواصلون العمل بشكل بناء من أجل تحقيق هذا الطموح المشروع للشعب الفلسطيني.

إن المجتمع الدولي يراقب بكثير من التوقعات التطورات الحالية في الشرق الأوسط، وهو مقتنع بأن هناك مجالاً للتفاؤل الأكيد في المستقبل. فالأرجنتين والبرازيل، مثل الدول الأخرى، تؤمن بأن خريطة الطريق هي أفضل أداة متوفرة لدينا للمضي قدماً بمفاوضات السلام بهدف التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

إننا نفهم أن الحصلة النهائية لعملية السلام من شأنها أن تتمثل في وجود دولتين مستقلتين ذواتي سيادة تعيشان جنباً إلى جنب في سلام مع جيرانهما داخل حدود معترف بها دولياً وآمنة، وهما إسرائيل ودولة فلسطينية مجاورة وذات سيادة وديمقراطية وذات اقتصاد قابل للبقاء.

إن التنفيذ الكامل لخريطة الطريق مطلب لا غنى عنه لتحقيق تلك الرؤية. وفي ذلك السياق يود وفدنا بلدنا أن يؤكد على أهمية حديثين ينبغي أن يقعا في المنطقة خلال

الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن لهذه المنظمة الدولية وأجهزتها الرئيسية، لاسيما مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة، دورا هاما لدفع عملية السلام إلى الأمام.

وتؤكد البرازيل والأرجنتين على استعدادهما للإسهام بكل إيجابية في تحقيق الأمان المشروعة لشعوب المنطقة.

السيدة الملا (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها لارتباطه الوثيق بالسلم والأمن الدوليين. فمنطقة الشرق الأوسط لم تشهد استقرارا منذ عقود طويلة رغم حيويتها وأهميتها، نتيجة للحروب التي عانت منها، واستنزفت طاقاتها ومواردها وإمكانات دولها وشعوبها.

ولعل أبرز ما تعاني منه المنطقة، ويجعل أمنها واستقرارها عرضة لمزيد من التدهور، هو تمادي وإمعان الحكومة الإسرائيلية في سياساتها وممارساتها غير القانونية، ورفضها التجاوب مع المبادرات السلمية، وخلق العراقيل والمعوقات أمام الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي. والحكومة الإسرائيلية احتطت لها نهجا يستند إلى استخدام القوة لفرض الأمن في الوقت الذي تواصل احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى. وهذه المعادلة أثبتت الأحداث أنها فاشلة، ولن يؤدي استمرار العمل بها إلا إلى المزيد من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة.

إن الكويت تتابع بقلق بالغ الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة. وهذا التدهور المستمر في مستوى معيشته الاقتصادية والاجتماعية يأتي نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، المتمثلة بسلسلة من الاعتقالات والقمع وإطلاق النار على المدنيين العزل، مروراً بدم البيوت، والاستيلاء على الأراضي، وإحكام الحصار

لإسرائيل أن تمثل لالتزاماتها بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية. وإننا نعتقد أن أية تدابير تؤثر سلباً على حقوق وحريات السكان المدنيين يجب إيقافها، مثل فرض قيود على حرية التنقل، والأنشطة الاستيطانية وبناء الحواجز الأمني في الأراضي المحتلة.

إن تحقيق الاستقرار للوضع في الشرق الأوسط يتوقف على إحراز تقدم ملموس، ليس في المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل أيضاً في الجوانب الأخرى من الصراع العربي الإسرائيلي. وإنه من الضروري أن تستأنف الأطراف المعنية الاتصال لإنهاء أوضاع الاحتلال التي تستمر في المنطقة بما يتنافى مع القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ومع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي ذلك السياق، فإننا نؤيد المناشدات التي تم الإعراب عنها لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل وسورية حول الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب لبنان، فإننا نؤكد من جديد على دعوتنا الطرفين إلى احترام ما يسمى بالخط الأزرق، والامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكنها أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة.

كما أننا نذكر بموقفنا من مركز القدس، التي ينبغي أن يأخذ الحل بشأنها في الحسبان الشواغل المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين، وأن يضمن حرية الدين والضمير لجميع سكانها، وكذلك إمكانية الوصول الدائم والحر، وبدون أية عراقيل، إلى الأماكن المقدسة لجميع الناس من كل الديانات والجنسيات.

وفي الختام، أود التأكيد من جديد على تأييدنا لدور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. ونقدر جدا الدور الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية في الميدان لتخفيف معاناة الشعب

الطريق بكافة بنودها واستحقاقاتها، والكف عن سياسات الحصار والتجويع والاحتياح العسكري المتكرر للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتدمير البنى التحتية، وهدم المنازل والاعتقالات وبناء المستوطنات.

كما نؤكد على أهمية عدم المساس بالأماكن المقدسة، وإلحاق أي أضرار بالمسجد الأقصى، والتمسك بعروبة مدينة القدس، ورفض أية إجراءات إسرائيلية لضمها وتوحيدها. كما نطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين، ونؤكد على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة الإسرائيلية للتقيد بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنتهك بشكل يومي.

وفي ما يتعلق بمسألة الجدار الفاصل، كان المجتمع الدولي واعيا ومدركا لمخططات إسرائيل الاستيطانية. لذلك، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الطارئة العاشرة المستأنفة، في شهر تموز/يوليه الماضي، قرارا طالبت فيه حكومة إسرائيل بالتوقف عن بناء هذا الجدار غير القانوني، والالتزام بفتوى محكمة العدل الدولية، التي رأت أن هذا الجدار غير قانوني ويتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، وطالبت إسرائيل بإزالته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا من بنائه.

إن الكويت تجدد مطالبتها إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، مع التأكيد على أن استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري وضمه يشكلان عقبة أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. كما تؤكد الكويت على عدم قانونية الأنشطة الإسرائيلية في الجولان المحتل.

وبالنسبة لشواغل أشقائنا في لبنان، فإن الكويت تواصل دعمها الكامل لجميع مطالبهم العادلة، وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية تنفيذًا

على المدن الفلسطينية، وفرض قيود صارمة على تنقل المواطنين الفلسطينيين، والاعتقالات السياسية للرموز والشخصيات الفلسطينية. ومما يدعو على الأسف أيضا، أن هذه الأعمال الإجرامية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، تمارس بشكل علني وسافر وتحت أنظار العالم، دون رادع أو خوف من أية محاسبة أو إدانة، وكأنها في الحقيقة لا تكتثر بردود الفعل الدولية على هذه الممارسات.

فمن غير المعقول أن يبقى المجتمع الدولي منشغلا في التعامل مع المناورات والذرائع التي تختلقها إسرائيل من وقت إلى آخر، بحجة الحفاظ على أمنها، في حين أنها تهدف أساسا إلى إبعادنا عن معالجة لب النزاع وجوهره، وهو استمرار الاحتلال.

فبالرغم من الجهود الدولية المكثفة بقيادة اللجنة الرباعية، التي أثمرت عن وضع خارطة الطريق لتسوية النزاع في إطار جدول زمني يفرضي إلى منح الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية المشروعة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية مصرة على انتهاج سياسة التنصل من الالتزامات، والعمل على إفشال المبادرات الكثيرة التي طرحت لاستئناف المفاوضات، دون اكتراث بما قد يترتب على ذلك من استمرار لدوامه العنف والتوتر وعدم الاستقرار. وهذا ما نشهده، مع الأسف الشديد، بشكل يومي في الأراضي المحتلة.

وإذ تجدد دولة الكويت التزامها بدعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه السياسية المشروعة كافة، بما فيها إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، فإننا نطالب الحكومة الإسرائيلية بالتقيد بتنفيذ التزاماتها التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية، وكذلك خارطة

مستقبل إيران يشكّل مصدر قلق كبير. ويبدو أن خطة السلام التي تجسّدت في خريطة الطريق للجنة الرباعية قد أصبحت طي النسيان.

إن الحرب التي شنت على العراق باسم مكافحة الإرهاب قد استمرت حتى الآن لما يقرب من سنة وثمانية شهور، وهي تدمر البلاد، مما يترتب عليها من آثار مثل تشريد السكان والهجمات على المدنيين الأبرياء والجوع والأمراض وأخذ الرهائن وسقوط الآلاف من الضحايا. إن بوركينا فاسو تشعر بقلق عميق إزاء ذلك الوضع وتناشد قوات الاحتلال والمجتمع الدولي العمل بشكل جماعي من أجل إعادة السيادة إلى هذا البلد على وجه السرعة.

وبتلک الروح ترحب بوركينا فاسو بانعقاد المؤتمر الأخير حول العراق في شرم الشيخ وما تمخّض عنه من نتائج. إن التدابير التي اتخذت في مؤتمر شرم الشيخ والقرارات التي أفضى إليها نادي باريس لإلغاء الديون، سوف تمكّن الحكومة التي ستنشأ في العراق وفقا للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٥ من إعادة بناء العراق حتى يمكنه أن يستعيد مكانته المناسبة وسط المجتمع الدولي.

ومن المشجع ما تم التوصل إليه من اتفاقات بين حكومة إيران والاتحاد الأوروبي حول برنامج إيران النووي. إننا نناشد الأطراف أن تواصل الحوار فيما بينها من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول للجميع. ومع ذلك، تود بوركينا فاسو أن تؤكد على أن انتشار الأسلحة النووية يعرّض المنطقة بأكملها للخطر وينبغي أن نتصدى له بشكل شامل.

ما الذي نستطيع أن نقوله بشأن الأوضاع في الأراضي المحتلة؟ إنه يبدو أنها لم تتحسن منذ الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، بل إنها على العكس من ذلك قد تدهورت. فهناك نهب للموارد واغتيالات مستهدفة وحالات

للقرار ٤٢٥ (١٩٨٢)، ووقف تهديداتها المستمرة للبنان واحترام سيادته.

في الختام، نؤكد على أن السلام العادل والدائم والشامل لن يتحقق طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ونحدد هنا تأييدنا لمبادرة السلام العربية والتزامنا بها، وهي المبادرة التي اعتمدها القمة العربية في بيروت، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في العملية السلمية، التي ستقود المنطقة إلى الأمن والاستقرار اللذين يسعى الجميع لتحقيقهما، إذ لا بد للحكومة الإسرائيلية أن تدرك وتعي بأن تحقيق عنصر الأمن هو مطلب رئيسي وحق لجميع أبناء ودول المنطقة وليس حكرا على إسرائيل وحدها.

إن مثل هذه الرؤية للصراع العربي الإسرائيلي تمثل جزءا لا يتجزأ من رؤية الكويت الشاملة للشرق الأوسط، القائم على الاستقرار، والاحترام المتبادل، والتعاون بين كل الأطراف، تلك الأطراف الساعية إلى قنوات الحوار والتفاهم لحل النزاعات، ولترجمة المبادئ النبيلة التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة بشأن العلاقات بين دول وشعوب العالم.

السيد أوييدا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الكلام كي أحيي تحية إجلال مخلصة ذكرى الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، الذي خطفته المنية بشكل مفاجئ من مكانته المحبوبة بين الشعب الفلسطيني في لحظة حاسمة بالنسبة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط بأكملها. ويؤمن وفد بلدي إيمانا قويا بأن المثل الأعلى الذي كرّس حياته له سوف يسود في نهاية المطاف.

إن المناقشة الحالية تدور في وقت تحدى فيه أخطار كبيرة بالأوضاع والموازن السياسية في الشرق الأوسط. فقد وقع العراق ضحية للحملة العنيفة المعلنة ضد الإرهاب. وإن

فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومُعترف بها.

لقد فارقنا الرئيس عرفات بدون أن يفرح بتحقيق الهدف المتمثل في رؤية فلسطين المستقلة، وذلك الهدف الأساسي لنضاله طوال حياته. ووفاء واحتراماً لذكرى هذا الزعيم العظيم، يجب علينا أن نكسر الحائط الجليدي الذي جمّد جميع الحوارات السياسية لما يزيد على ثلاث سنوات، وأن نضع بدون إبطاء جدولاً زمنياً يمكن من استئناف المفاوضات على أساس خريطة الطريق وتحت إرشاد اللجنة الرباعية.

وإن وفد بلدي ليس بحاجة إلى أن يذكر بأن نجاح المفاوضات في المستقبل يمر عبر إنشاء سلطة فلسطينية جديدة تتمتع بتأييد شعبي واسع. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب على المجتمع الدولي، الذي تشارك بوركينا فاسو في جهوده بأقصى ما يمكنها ووفقاً لقدراتها، أن يقدم الدعم اللازم للقيادة المؤقتين من أجل التحضير المناسب للانتخابات المزمع إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا من فورنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول البند ٣٦ في هذه الجلسة.

هناك ممثل واحد قد طلب ممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آلاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعت الجمعية العامة اليوم إلى عدد من التعليقات غير ذات صلة بالموضوع وكذلك بعض الإدعاءات

قتل بدون محاكمة وتدمير للمنازل وفرض قيود منتظمة على حركة الفلسطينيين، كل ذلك يمارس بشكل يومي ضد السكان في الأراضي المحتلة. وكيف لا يمكننا أن نلفت الانتباه إلى المستوطنات التي تشكل عقبة متنامية أمام أي عودة للأراضي المحتلة إلى ملائكتها الأصليين، مما يجعل الشعور بالكراهية إزاء المحتلّين لتلك الأراضي يتفاقم ويعقّد التوصل إلى أي مصالحة دائمة؟

إن المبادرة الأخيرة التي اضطلعت بها سلطة الاحتلال لتشييد جدار حول الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تترتب عليها عواقب وخيمة لأنها تمس قلب وروح الصراع الفلسطيني. إنها تقيم أمراً واقعاً لا يترك بديلاً سوى الأعمال العدوانية التي يقوم بها الضحايا انتقاماً لما يحدث لهم.

لقد عانت بوركينا فاسو نفسها من فظائع الاحتلال، وهي لذلك تدرك ثمن النضال من أجل التحرير. واليوم، جعل التقدم التكنولوجي تلك الحالة أكثر كلفة ودموية من أي وقت مضى. وإذا لم يسد صوت العقل فإن المنطقة بأكملها ستعاني من خطر الفناء. وتعتقد بوركينا فاسو أن خريطة الطريق، التي وضعتها اللجنة الرباعية بعد جهد كبير، تمثل السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ولتخفيف حدة التوترات في المنطقة. وإننا نلاحظ مع التفأؤل أن الطرفين المتنازعين، بالرغم من صراعهما القاسي جداً، قد أبدوا سموا في الأخلاق بقبول خريطة الطريق، بقيودها ومزاياها.

وذلك يعني أن الأمل موجود. وإننا نشجع الطرفين على المضي قدماً في تطبيق الأحكام ذات الصلة لخريطة الطريق دونما تأخير. ومن خلال التضحيات المشتركة وحدها سنتمكن يوماً ما من الترحيب بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠١)، نصاً وروحاً، مما يؤدي إلى إقامة دولة

واستمرارها سرّاً في تشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات.

أما جمهورية إيران الإسلامية فبوصفها، على النقيض من ذلك، طرفاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وفي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهي ملتزمة بجميع أحكام تلك الصكوك وبتقديم الإعلانات وقبول الرصد الدولي من قبل الهيئات الدولية المختصة. وقد برهنت دائماً على أنها لا تسعى للحصول على أي أسلحة للدمار الشامل.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، بناء على طلب مقدمي مشروع القرارين، سيتم البت فيهما في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، "الحالة في الشرق الأوسط"، والبند ٣٧ من جدول الأعمال "قضية فلسطين"، صباح غد الأربعاء، ١ كانون الأول/ديسمبر.

وستبت الجمعية أولاً في مشاريع القرارات من A/59/L.34 إلى L.37، في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، يعقب ذلك البت في مشروع القرارين A/59/L.39، بصيغته المصوبة شفويًا، و A/59/L.40، في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال.

وأود أن أبلغ الأعضاء أيضاً بأن النظر في تقارير اللجنة الأولى، المقرر أصلاً صباح يوم الخميس، ٢ كانون الأول/ديسمبر جرى تعديل مواعده الآن إلى يوم الجمعة، ٣ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٠/١٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

الملفقة التي لا أساس لها من الصحة، التي أدلى بها ممثل إسرائيل ضد بلدي.

وحيث أن وفد بلدي قد أعرب عن موقفه من البند قيد النظر، أي الحالة في الشرق الأوسط، لا أود أن أحوض في الرد على تلك الملاحظات غير ذات الصلة والتي لا أساس لها من الصحة في هذه المرحلة. بيد أنني، على سبيل الإيضاح والرد على تلك التعليقات غير المترابطة والتي تفتقر إلى الأدلة، أود أن أبدي الملاحظات الموجزة التالية.

لقد جعلت السياسة والممارسات العدوانية واللاإنسانية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والدول الأخرى في المنطقة ذلك الجزء الحساس من العالم بالفعل أكثر قابلية للانفجار من ذي قبل. وليست محاولة إسرائيل للتظاهر بأنها من دعاة السلام سوى أسطورة. وواقع الأمر أن ما تمارسه من إرهاب الدولة والعدوان يمثل محاولات مقصودة للحيلولة دون أي إمكانية لإحلال السلام بل ولنسفه في هذه المنطقة الغارقة للأسف في دوامة من التوتر والصراعات منذ عقود كثيرة. ولا يمكن لإسرائيل ولا ينبغي لها أن تلوم الآخرين على خلق تلك الحالة الخطيرة. وليس سرّاً أن إيران كانت دوماً متعاطفة مع الشعب الفلسطيني ومؤيدة له في قضيته، واتسم هذا الدعم دائماً بطابع أدبي وسياسي.

وقد حاول الممثل الإسرائيلي أيضاً تشويه الحقائق المتعلقة ببرنامج إيران النووي السلمي. وتكمن المفارقة في أن النظام الإسرائيلي لم يكن قط طرفاً في الصكوك التفاوضية الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل كما أنه لم يعر التفاتاً للدعوات المستمرة في المحافل الأخرى ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد عقبة تحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلا عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية